إستراتيجية مقترحة للإستثمار في المجال الرياضي

د/ عادل رضوان محمد

مقدمة البحث:

اصبحت الرياضة أحد فروع الاقتصاد الحديث، حيث أن ممارسة النشاط الرياضي ذات أهمية اقتصادية ثنائية بالنسبة للفرد والدولة فبالنسبة للفرد تسهم الرياضة في دعم الإقتصاد فهناك اسهامات غير مباشرة ومنها تنمية القدرات البدنية والمهارات الحركية وهو ما يؤثر إيجابا في رفع مستوى التعلم المهني ورفع مستوى الإنتاج، وكذلك تنمية اللياقه البدنية والوظيفية خاصة مع تنامي العمل الآلي والإعتماد على التكنولوجيا المسببة لقلة الحركة، وايضا المساهمة في مكافحة آفة التدخين وتعاطي المخدرات والمسكرات، وهناك اسهامات مباشرة مثل تخصيص الفرد اوالأسرة لميزانية خاصة بالنشاط لشراء الملابس والأجهزه الرياضية، وايضا حضور المباريات ومشاهدتها عبر القنوات الرياضية ذات الرسوم، وكذلك السياحة الرياضية والرياضات البحرية.(١٠: ٢٣١)

وتمثل الرياضة وسيلة دعاية ومجال إعلانات واسع الانتشار، وايضا الاستثمار والتسوق ورسوم حقوق البث التلفزيوني وعوائد الدعاية والاعلانات، وايضا تنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى كالبطولات العالمية وكأس العالم والألعاب الاولمبية مصدر دخل كبير بالنسبة للدول المنظمة حيث يتضح هذا فى تنافس الدول على الفوز بأحقية تنظيم مثل هذه التظاهرات الرياضية. (١١ :٣)

والتخطيط لاقتصاديات الرياضة يعمل على توفير التمويل الرياضي فهو يعد عملية البحث عن موارد مادية للإنفاق على الأنشطة المرتبطة بالمجال الرياضي حيث أصبحت مشكلة رئيسية لمواجهة متطلبات الاحتراف كنظام مؤثر فرض نفسه في المجال الرياضي وللتمويل في المجال الرياضي دور مهم لحل المشاكل الموجودة على مستوى الهيئات الرياضية بمختلف أنواعها سواء تعلق الأمر بالبيع أو الشراء أو الانتقالات والتبادل، وهو ما قد يؤثر سلبا على تحقيق وتنفيذ برامج الهيئة الرياضية، ومن هنا أصبحت مشكلة البحث عن مورد مالي قضية رئيسية تواجه غالبية الهيئات والمنظمات الرياضية الامر الذى يتطلب اعادة صياغة التشريعات الرياضية بما يتيح عمل استراتيجية اقتصادية للرياضة.

ويزداد الاهتمام بالقطاع الرياضي والإقتصادي يوماً بعد يوم، وخلال السنوات الأخيرة شهدت الدول خططا استراتيجية طموحة لاستكمال بناء آليات اقتصاد وطني حديث قادر على مواجهة الأزمة العالمية ومواكبة التنافسية العالمية.

---

* د/عادل رضوان محمد- دكتوراة فى الادارة الرياضية- كلية التربية الرياضية بنين جامعة حلوان

يتطلب بناء إستراتيجية رياضية واقتصادية تظل قائمة على أسس علمية نحو بناء المشروعات الرياضية وإقامة البطولات العالمية الشهيرة وكل ما قد يحتاج إليه القطاع الرياضي للوصول إلى مستويات عالمية باعتبارها احد المكونات الرئيسية للاستثمار الرياضى. (١١: ٥)

وتسعى العديد من المؤسسات الرياضية فى الوقت الحالى الى ان يكون الهدف الرئيسى من وراء اقامة النشاط الرياضى هو الربح المادى، لمحاولة تغطية نفقاتها واقامة نشاط رياضى يتصف بالجودة، ولكن تفرض القوانين الحالية للرياضة ان يكون هدفها الرئيسى نشر التربية الرياضية وما يتصل بها من نواحى اجتماعية وثقافية وخلقية وسياسية. (١: ٤٠)

ويعد الاستثمار الرياضى هو احد الحلول الرئيسية لمشكلات الاقتصاد فى المجال الرياضى ويعنى بتوظيف الاموال او تخصيصها في المجال الرياضى او الفرص الاستثمارية المتاحة والتي يعتقد المستثمر بانها فرص مناسبة ومقبولة وتحقق له العائد الذي يرغب باقل مستوى من المخاطرة، ولذلك فان اي استثمار تصاحبه مخاطرة ولكن هذه المخاطرة بمستويات متباينة. (١٠ :٢٣٨)

ومن جهة اخرى فان اغلب المشكلات الاقتصادية فى الرياضة سواء على مستوى الافراد او الهيئات التى تعمل فى المجال الرياضى، ناتجة عن الاتجاه الدائم للحصول على دعم مادى من الدولة بصفة مستمرة لتدعيم الاتجاه للصرف على جميع مفردات النشاط الرياضى سواء على مستوى الممارسة او على مستوى البطولة. (٤: ٤٦)

ويعتبر جوهر عملية الادارة يكمن فى القدرة على توجيه سلوك العاملين نحو تنسيق جهودهم لتحقيق الأهداف المشتركة المرسومة، وتشترك الإدارة الاستراتيجية Strategic Management في التعريف إلا أنها تتسع لتشمل "مجموعة من القرارات والنظم الإدارية التي تحدد رؤية المنظمة ورسالتها على المدى البعيد في ضوء ميزاتها التنافسية التي تسعى إلى تنفيذها من خلال دراسة الفرص والتهديدات البيئية ومتابعتها وتقويمها، وعلاقاتها بقوة التنظيم وضعفه، وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة" من خلال تحليل مجموعة من العوامل أو المتغيرات الاستراتيجية، الداخلية (الهيكل التنظيمي) والخارجية (البيئة التنافسية)، والتي تقع داخل حدود التنظيم أو خارجه، والمؤثرة في فاعلية الأداء التنظيمي.(١٢: ١٢٧)

وتوصف الاستراتيجية بأنها نموذج أو خطة لدمج الأهداف وتكاملها وكذلك السياسات وسلسلة الأعمال في وحدة متكاملة متماسكة، وتساعد الصياغة المتقنة للاستراتيجية على ترشيد الموارد وتوزيعها بشكلٍ جيد وقابل للتطبيق بناءً على القدرات الداخلية ونقاط الضعف والتغييرات المتوقعة في البيئة، من خلال الاستجابة العقلانية والذكية للأحداث الطارئة، إن جوهر الادارة الاستراتيجية هو بناء موقف قوي بطرق معينة تمكّن المنظمة من تحقيق أهدافها. (١٤: ٩٦)

فالاستراتيجية تعبر عن مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة ، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغييرات فيه وصولا إلي أهداف محدده. كما أنها أفعال أو مجموعة من الأفعال التي تهدف إلي تحقيق الأهداف المرسومة. وحيث إن الاستراتيجية معنية بالمستقبل فإنها تأخذ بعين الإعتبار احتمالات متعددة لإحداثه وتكون قابلة للتعديل وفقا للمستجدات. كما تحتل الاستراتيجية موقعا وسطا بين السياسة والخطة وتستخدم الاستراتيجية في الدراسات المعنية بأساليب التخطيط والتدبير والتنظيم. (٦: ٤٩)

مشكلة البحث:

ويرى الباحث ضرورة وضع استراتيجية للاستثمار الرياضى وذلك للتعرف على القيمة المضافة التى يمكن ان تحققها الرياضة للدولة ومن خلال تحقيق هذه القيمة المضافة يمكن الصرف على متطبات النشاط الرياضى سواء على مستوى الهواية او مستوى الاحتراف وذلك من خلال وضع استراتيجية تتضمن الاستثمار الامثل للامكانات والمنشات التابعة لوزارة الشباب والرياضة حيث تواجه الرياضة حاليا العديد من المشكلات المرتبطة بعدم وجود اهداف بعيدة المدى لقطاع الاستثمار الرياضى الامر الذى يتطلب تحليل الوضع الراهن لشكل الاستثمار الرياضى من حيث أهدافه تمويله ومتطلباته الإدارية وقوانينه وإنجازاته وهمية وضع هيكل تنظيمى يتلائم مع الاهداف الاستراتيجية طويلة الاجل للرياضة المصرية، ويرى الباحث انه للتغلب على معوقات الاستثمار ومواجهة المخاطر المحتملة فى عملية الاستثمار الرياضى يجب وضع استراتيجية للاستثمار الرياضى من خلال التحليل البيئى لوضع رؤية ورسالة واهداف استراتيجية بعيدة المدى ووضع سياسات استراتيجية واجراءات تقويم الاستراتيجية لتحقيق قيمة انتاجية حقيقية مضافة للاستثمار الرياضى بجمهورية مصر العربية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى وضع استراتيجية للاستثمار الرياضى بجمهورية مصر العربية من خلال

١- وضع فلسفة وقيم ورؤية ورسالة واهداف وسياسات لاستراتيجية الاستثمار الرياضى بجمهورية مصر العربية.

٢- التعرف على المعوقات التى تواجه الاستراتيجية للتعرف على عوامل القوة والضعف والفرص والتهديدات.

٣- وضع السياسات اللازمة لاستراتيجية الاستثمار الرياضى بجمهورية مصر العربية.

٤- وضع طرق تطبيق وتقييم استراتيجية الاستثمار الرياضى بجمهورية مصر العربية

المصطلحات المستخدمة فى البحث:

الإستراتيجية:

مجموعة من القرارات والنظم الإدارية التي تحدد رؤيا ورسالة المنظمة في الأجل الطويل في ضوء ميزاتها التنافسية وتسعى لتنفيذها من خلال دراسة وتقييم الفرص والتهديدات البيئية وعلاقاتها بالقوة والضعف التنظيمي وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة. (٨: ١٧)

- الاقتصاد :

هو علم من العلوم الاجتماعية الذى يبحث فى ايجاد حل للمشكلة الاقتصادية المتمثلة فى وجود احتياجات متعددة ولانهائية وموارد محدودة بقدر قدرة الافراد على اكتشافها هذا يتوقف على التقدم العلمى والتكنولوجى.(٤: ٢٣)

- الاستثمار:

هو الزيادة فى راس المال بجميع انواعه سواء كان راس المال الثابت او المتداول او السائل. (١٠: ٢٤١)

- التمويل الرياضى:

هو مجموعة الموارد المالية التى تحصل عليها الهيئة الرياضية سواء كانت ايرادات ذاتية او تبرعات اهلية او اعانات حكومية. (٢: ٣٩)

الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

١- قام حسن فاروق خميس عام (٢٠١٦م) بدراسة بعنوان استراتيجية مقترحة لاستثمار وقت الفراغ بمراكز الشباب بجمهورية مصر العربية، وهدفها تعظيم الاستفادة من الوقت الحر (وقت الفراغ) من خلال وضع استراتيجية مقترحة لاستثمار وقت الفراغ بمراكز الشباب بجمهورية مصر العربية، واستخدم المنهج الوصفى، واستخدم الاستبيان والمقابلة الشخصية المقننة ، وعدد العينة (٢٩٨) فرد يمثلون (١٤) محافظة، واهم النتائج انه لاتوجد اهداف واضحة لبرامج مراكز الشباب لشغل اوقات الفراغ من سن ١٥ حتى سن ٣٥ سنة ولا يتشترك الشباب عند التخطيط لبناء برامج شغل اوقات الفراغ وممارسة الانشطة الترويحية ولا توجد رؤية واضحة للدولة متمثلة فى وزارة الشباب والرياضة عن اهمية البرامج الترويحية لشغل اوقات الفراغ، ولايوجد اى توصيف وظيفى لمهنة اخصائى الترويح بداخل مراكز الشباب.

٢- قامت ايمان مسعد محمد عام (٢٠١٣م) بدراسة بعنوان استراتيجية مقترحة للخصخصة فى ظل عولمة الاعلام الرياضى للقنوات الرياضية، وهدفها وضع استراتيجية للخصخصة فى ظل عولمة الاعلام الرياضى للقنوات الرياضية من خلال عمل تحليل SWAT ووضع استراتيجة فى ضوء هذا التحليل، واستخدمت المنهج الوصفى، واستخدمت الاستبيان والاطلاع على الوثائق والسجلات، وعدد العينة (٢٧٤) فرد من ثلاث قنوات وهى دريم الاهلى النيل للرياضة، واهم النتائج اهمية وضع رؤية ورسالة واضحة للقناة ووضع هدف محدد للقناة وان يكون هناك هيكل تنظيمى مفعل بالقناة يشمل التدرج الوظيفى والمستويات الادارية وتحديد الاختصاصات للعاملين فى القناة وان يكون هناك اهتمام بالعاملين وتوفير دورات تدريبية لهم.

٣- قام سعود سالم جمعة بدراسة عام (٢٠٠٤م) بعنوان البناء الاستراتيجي لخصخصة الرياضة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهدفها وضع تصور لكيفية خصخصة الرياضة في دولة الإمارات العربية المتحدة، واستخدم المنهج الوصفى، واستخدم الاستبيان والمقابلة الشخصية وتحليل اللوائح والقوانين، وعدد العينة (٢٧٣) فرد، واهم النتائج توصل الى الشكل الحالي للرياضة بدولة الإمارات من حيث أهدافه وسياساته وإجراءاته وإمكانياته المادية والبشرية، وتمويله ومتطلباته الإدارية وقوانينه وإنجازاته – القطاع الخاص بالدولة ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – ووضع استراتيجية طويلة الأجل تمثل الإطار الذي يتولى رسم معالم الحركة الرياضية في الدولة، والتأكيد على ضرورة أن ترسخ المؤسسات الرياضية الفكر الاقتصادي المطروح – إعادة هيكلة المنظومة الرياضية على أساس مفهوم التحديث والتطوير

ب- الدراسات الاجنبية:

١- قام جورج كارلوس George Karlis بدراسة عام (٢٠٠٣م) بعنوان استراتيجية التسويق الرياضى، وهدفها التعرف على تأثير استضافة الألعاب الأوليمبية على السياحة، ومناقشة بعض استراتيجيات التسويق التى يجب على أثينا إتباعها لكى نعظم الآثار الايجابية للسياحة، واستخدم المنهج الوصفى، واستخدم الاستبيان وعدد العينة (٣١٩) فرد، واهم النتائج استضافة الألعاب الأوليمبية فى عام ٢٠٠٤ م ينتج عنه أثار اقتصادية هامة لليونان، وزيادة معدل النمو فى الناتج المحلى وإتاحة وظائف جديدة وترويج المنطقة. وإن نسبة التدفق للسائحين الأجانب من عام ١٩٩٨:٢٠١١ م سوف تصل ٢,٣ تريليون درخمة، وزيادة عدد الوظائف بمعدل ٣٢ ألف وظيفة سنوياً، وإن مصدر زيادة الأنشطة الأقتصادية هو المال القادم من السائحين الأجانب.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفى لملائمته لطبيعة البحث.

مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث في الفئات التالية:

أ – الخبراء الاكاديميون بكليات التربية الرياضية بجمهورية مصر العربية.

ب– العاملون فى المنشات الرياضية التابعة لوزارة الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية.

ج– اعضاء مجالس ادارات الاندية الرياضية بجمهورية مصر العربية.

وقد حصل الباحث على الاستجابات بالطريقة العشوائية.

أدوات جمع البيانات :

قام الباحث باستخدام اكثر من اداة من ادوات جمع البيانات وهى :

أ– تحليل الوثائق والسجلات :

استخدم الباحث أسلوب تحليل الوثائق لتميزه في وصف الظروف والممارسات وإبرازه للاتجاهات وكشف النواحي التي يشوبها الضعف وقدرته على تتبع القرارات واللوائح وإظهار الفروق وتقويم العلاقات بين الأهداف المرسومة وما يتم بالفعل، وقد قام الباحث بدراسة قانون الهيئات الرياضية رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨م واللوائح والقرارات الصادرة من وزارة الشباب والرياضة منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الان

ب– استمارة الاستبيان :

قام الباحث بتصميم استمارة استبيان وقام الباحث باستخدام صدق المحكمين من خلال (١٠) خبراء اساتذة فى مجال الادارة الرياضية وخبرة تزيد عن ٣٠ عاما واستخدم صدق الاتساق الداخلى للحصول على معامل الارتباط بين المحاور والعبارات وتم التطبيق خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ وحتى ٢٠١٦/١/٢٥ ولم يتم حذف اى عبارات.

جدول (١)

توصيف عينة البحث

م	مجتمع البحث	العينة الأساسية	العينة الاستطلاعية
١	الخبراء الاكاديميون بكليات التربية الرياضية	١٦	٥
٢	العاملون فى المنشات الرياضية التابعة لوزارة الشباب والرياضة	٧٤	٢٤
٣	اعضاء مجالس ادارات الاندية الرياضية	٦٢	٢١
	الاجمالـــــى	١٥٢	٥٠

صدق المحكمين:

تم عرض الاستمارة على مجموعة من الخبراء بلغ عددهم (١٠) خبراء وذلك لاستطلاع رأيهم العلمي حول مدى مناسبة العبارات الموضوعة لكل محور وكذلك مدى مناسبة ميزان التقدير المقترح، بغرض حساب درجة إتفاقهم على العبارات، ولم يتم حذف او تعديل اى محاور او عبارات وبهذا تحقق الباحث من صدق المضمون وفقاً لآراء الخبراء، وقد ارتضى الباحث نسبة الاتفاق ٧٥% والشكل النهائى للاستمارة تمثل فى عدد اربعة محاور و ٤٦ عبارة،

صدق الاتساق الداخلى:

قام الباحث بحساب صدق الاتساق الداخلى عن طريق حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين عبارات الاستبيان والمجموع الكلي لمحاور الاستبيان، وكذلك معامل الارتباط بين عبارات كل محور والمجموع الكلي لذات المحور، وأيضا معامل الارتباط بين عبارات كل محور والمجموع الكلي للمحاور، وذلك من خلال العينة الاستطلاعية التى أجراها على (٥٠) فرد من خارج العينة الأساسية ولكنهم يدخلون ضمن المجتمع الاصلى للبحث، وذلك للتأكد من مناسبة محاور الاستبيان لموضوع الدراسة وكذلك مدى مناسبة مضمون العبارات الموضوعة تحت كل محور لما يشير إليه المحور ذاته، وم يتم حذف اى عبارة من عبارات الاستبيان وهذا ما يوضحه الجداول الاتية:

جدول (٢)

معاملات الارتباط بين درجات المفردات والدرجة الكلية للمحور الاول (ن= ٥٠)

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	٠,٥٩٧	١٠	٠,٦٥٢	١٩	٠,٤٠٦	٢٨	٠,٧٧٨	٣٧	٠,٤٨٢
٢	٠,٥٧٢	١١	٠,٤٠٨	٢٠	٠,٤٢٦	٢٩	٠,٥٠٦	٣٨	٠,٣٩٧
٣	٠,٤٦١	١٢	٠,٥٧٨	٢١	٠,٥٥٣	٣٠	٠,٥٤٢	٣٩	٠,٦٧٤
٤	٠,٧٢٣	١٣	٠,٦٥٥	٢٢	٠,٦٦٥	٣١	٠,٥٤٣	٤٠	٠,٤٤٣
٥	٠,٥١٤	١٤	٠,٥٩٣	٢٣	٠,٥٣٢	٣٢	٠,٢٥٨	٤١	٠,٥٤٦
٦	٠,٧٢٦	١٥	٠,٦٣٩	٢٤	٠,٦٧٨	٣٣	٠,٤٩٩	٤٢	٠,٦١٨
٧	٠,٥٧٦	١٦	٠,٦٨٣	٢٥	٠,٤٦٣	٣٤	٠,٦٣٨	٤٣	٠,٦٦٠
٨	٠,٥٠٩	١٧	٠,٥١٤	٢٦	٠,٧٠١	٣٥	٠,٦٨٣		
٩	٠,٤٩١	١٨	٠,٧١٧	٢٧	٠,٨٢١	٣٦	٠,٨٩٥		

جدول (٣)

معاملات الارتباط بين درجات المفردات والدرجة الكلية للمحور الثانى (ن= ٥٠)

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	٠,٧٩١	١١	٠,٧٩٥	٢١	٠,٩٠٣	٣١	٠,٧٩٤
٢	٠,٧٦٥	١٢	٠,٧٦٤	٢٢	٠,٦٠٣	٣٢	٠,٦٨٣
٣	٠,٦٣٤	١٣	٠,٦٧٥	٢٣	٠,٧٧٥	٣٣	٠,٧٠٨
٤	٠,٦١٩	١٤	٠,٥٣١	٢٤	٠,٦٣٨	٣٤	٠,٥٨٢
٥	٠,٥٦٧	١٥	٠,٧٩٣	٢٥	٠,٨٩١	٣٥	٠,٦٦٩
٦	٠,٥٢٥	١٦	٠,٤٦٤	٢٦	٠,٧٥٧	٣٦	٠,٦٨٠
٧	٠,٧٤٢	١٧	٠,٥٦٨	٢٧	٠,٧١١	٣٧	٠,٨٨٤
٨	٠,٦٣٢	١٨	٠,٨٩٢	٢٨	٠,٦٢٧	٣٨	٠,٦٢٩
٩	٠,٦١٥	١٩	٠,٨٥٩	٢٩	٠,٨١٤	٣٩	٠,٦٥٥
١٠	٠,٦٩٤	٢٠	٠,٨٢٥	٣٠	٠,٤٥٢		

جدول (٤)

معاملات الارتباط بين درجات المفردات والدرجة الكلية للمحور الثالث (ن= ٥٠)

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	٠,٨٩٦	٣	٠,٦٠١	٥	٠,٤١٥	٧	٠,٨١٤	٩	٠,٥٠٩
٢	٠,٦٠٥	٤	٠,٨٤٧	٦	٠,٢٠١	٨	٠,٤٩٩	١٠	٠,٥٧١

جدول (٥)

معاملات الارتباط بين درجات المفردات والدرجة الكلية للمحور الرابع (ن= ٥٠)

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	٠,٥٥١	٦	٠,٤٥٤	١١	٠,٤٩٣	١٦	٠,٣٢١	٢١	٠,٦٩٨	٢٦	٠,٤٩٦	٣١	٠,٤٦٦	٣٦	٠,٨٧٨		
٢	٠,٦١٣	٧	٠,٥٦٣	١٢	٠,٤٥٣	١٧	٠,٧٩٥	٢٢	٠,٤٥٥	٢٧	٠,٤٤٨	٣٢	٠,٧٦٠	٣٧	٠,٤٣٠		
٣	٠,٥٧٦	٨	٠,٥٥٢	١٣	٠,٤٨١	١٨	٠,٤٧٦	٢٣	٠,٤٧٣	٢٨	٠,٤٨٨	٣٣	٠,٥٨١	٣٨	٠,٦٤١		
٤	٠,٦٣٤	٩	٠,٥٠٠	١٤	٠,٤٤٩	١٩	٠,٤٥٤	٢٤	٠,٤٧٠	٢٩	٠,٧٧٧	٣٤	٠,٧٧٢				
٥	٠,٥٢٣	١٠	٠,٥٥٦	١٥	٠,٣٨٢	٢٠	٠,٨٩٧	٢٥	٠,٧٩٨	٣٠	٠,٤٠٩	٣٥	٠,٤٥٤				

مناقشة النتائج وتفسيرها:

جدول (٦)

التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الاول "الرؤية والرسالة والاهداف للاستثمار الرياضى بجمهورية مصر العربية" (ن=١٥٢)

م	العبارات	موافق	الى حد ما	لا اوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%
أ	**الرؤية**					
١	حصول وزارة الشباب والرياضة على مكانة رياضية متميزة على المستوى العربى والاقليمى والافريقى والدولى والاولمبى من خلال استثمار كافة الامكانات والموارد المتاحة فى جمهورية مصر العربية من خلال تحقيق قيمة اقتصادية مضافة تعمل على بناء الرياضة المصرية بالطرق الحديثة لتنمية المواطن المصرى بدنيا ونفسيا وفكريا ووجدانيا وتحقيق الانتصارات المصرية فى المحافل الدولية والوصول الى العالمية	52	35	65	291	63.0
ب	**الرسالة**	42	80	30	316	68.4
٢	العمل على حدوث تحول جذري في صناعة الرياضة المصرية وأن تتحول من نشاط مستهلك إلي نشاط إقصادي يماثل كافة الأنشطة الاقتصادية الأخري والأخذ بالأساليب الحديثة في الإدارة والتسويق والتمويل لبناء صناعة واعدة وسوق جديدة يحقق الإستثمار فيها التنمية والتطوير للرياضة المصرية وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة للدولة من خلال الرياضة	92	25	35	361	78.1
ج	**الأهداف الإستراتيجية**					
اولا	**الأهداف العامة**					
٣	مواكبة التطور العالمي في إطلاق حرية الإستثمار الرياضي وحمايته وإطلاق وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الإستثمار في صناعة الرياضة	37	80	35	306	66.2
٤	مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية لصناعة الرياضة لتحقيق الأهداف المشتركة	72	55	25	351	76.0
٥	إستثمار وإدارة وتطوير كافة منشآت البنية الأساسية للرياضة في كل مؤسسات الدولة بشكل إقتصادي مما ينعكس علي جودة وكفاءة الخدمات الشبابية والرياضية المقدمة	32	45	75	261	56.5
٦	تشجيع المشروعات والبرامج الإنتاجية بين الهيئات الرياضية والقطاع الخاص والتي تكفل التمويل الذاتي للأنشطة وتطوير الأداء	62	50	40	326	70.6
٧	الإرتقاء بمستوي الأداء للكوادر البشرية في صناعة الرياضة من خلال التأهيل العلمي الحديث الذي يواكب التطور العالمي	82	65	5	381	82.5

تابع جدول (٦)

م	العبارات	موافق	الى حد ما	لا اوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%
٨	تطوير وتحديث شبكات الأتصال وقواعد المعلومات للهيئات الرياضية والشبابية وصولاً إلي إستخدام التكنولوجيا في إدارة كافة عناصر صناعة الرياضة والربط مع وزارة الإستثمار كأحد مجالات الإستثمار	77	60	15	366	79.2
٩	إتاحة الفرص للقطاع الخاص في الكشف المبكر عن الموهوبين رياضياً وتبنيهم ورعايتهم رياضياً للوصول بهم إلي المستويات العالمية	72	60	20	356	77.1
١٠	توفير الإستثمارات ومصادر التمويل لصناعة البطل الأولمبي	47	75	30	321	69.5
١١	توفير ما يتطلبه الوصول بالإستثمار الرياضي إلى تحقيق العائد الإقتصادي الذي يعين المنظومة الرياضية على تحقيق أهدافها في المجتمع المصرى	92	25	35	361	78.1
١٢	إعطاء المساحة لتكوين منظومة رياضية قوية الأركان من خلال تنمية الجانب الإقتصادي لها.	82	65	5	381	82.5
١٣	الاعتماد على البرامج والخطط والمشروعات الإستثمارية القابلة للتنفيذ بالهيئات الرياضية.	132	20	0	436	94.4
١٤	توفير العائد الإقتصادي الذي يساعد المنظومة الرياضية من تطوير المنشآت والأجهزة والأدوات وميادين التدريب المؤثرة المساهمة فى تحقيق الانجاز الرياضي	37	80	35	306	66.2
١٥	إعداد تشريعات ونظم ولوائح تشجع على الإستثمار وتضمن زيادة حجم الإستثمارات في المجال الرياضي	142	10	0	446	96.5
١٦	تحويل فكرة الإستثمار في المجال الرياضي إلى وسيلة لتحقيق التقدم في المجال الرياضي على مختلف المستويات	92	25	35	361	78.1
١٧	إظهار دور وأهمية الإستثمار في المجال الرياضي فى تنمية موارد التمويل الذاتية للهيئات الرياضية.	82	65	5	381	82.5
١٨	خوض التجارب في مجالات الإستثمار الرياضي من خلال إستراتيجية قائمة على التخطيط العلمى	92	25	35	361	78.1
١٩	توظيف الموارد والإمكانات المادية والبشرية التوظيف الأمثل في مشروعات إستثمارية تحقق عائد مادي	47	70	35	316	68.4

تابع جدول (٦)

م	العبارات	موافق	الى حد ما	لا اوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%
٢٠	إنشاء المشروعات الإستثمارية في المجال الرياضي وفقاً لأهداف ثابتة تتحقق من خلال برامج وأنشطة دائمة التنوع والتجويد لمواجهة إحتياجات السوق الرياضي	67	60	25	346	74.9
٢١	تطوير وتحديث مكونات النظم الإستثمارية بالمجال الرياضي في ضوء تطورات العصر الراهن.	127	25	0	431	93.3
٢٢	وضع آليات وبرامج إستثمارية من شأنها تنشيط المجال الرياضي.	82	65	5	381	82.5
٢٣	التعاون مع الهيئات التجارية والإستثمارية الخاصة والحكومية في إنشاء مشروعات إستثمارية في المجال الرياضي.	12	55	85	231	50.0
٢٤	خلق أليات لضمان جودة الخدمات الرياضية التي تقدمها البرامج والمشروعات الإستثمارية في المجال الرياضي	82	65	5	381	82.5
ثانيا	**الاهداف التخصصية**					
أ	**أهداف طويلة المدى**					
٢٥	إنشاء مشروعات إستثمارية في المجال الرياضي تحقق عوائد ربحية تفوق معدلات التضخم وتناقص القوة الشرائية لرأس المال المستثمر	142	10	0	446	96.5
٢٦	توفير موارد مالية ذاتية متعددة ذات عائد إقتصادي مجزي للمنظومة الرياضية مع ضمان استمرارية الحصول على النقد والدخل والعمل على زيادته	82	65	5	381	82.5
٢٧	إكتشاف كافة الفرص الإستثمارية المتاحة في المجال الرياضي					
٢٨	وضع قانون للإستثمار في المجال الرياضي	92	25	35	361	78.1
٢٩	تحديث وتطوير وإستكمال كافة المنشآت الرياضية التابعة للوزارة	137	15	0	441	95.5
٣٠	إنشاء قاعدة معلومات تضم كافة البيانات الخاصة بالمنشآت الرياضية على مستوى الجمهورية والتي يتوفر بها فرص للإستثمار	92	30	30	366	79.2
٣١	إعداد كوادر رياضية لديها القدرة على إدارة وتنفيذ المشروعات الإستثمارية بكفاءة	72	35	45	331	71.6
٣٢	إزالة الإلتباسات والأخطاء المفاهيمية المتعلقة بالإستثمار في المجال الرياضي لدى المستثمرين	47	70	35	316	68.4

تابع جدول (٦)

م	العبارات	موافق	الى حد ما	لا اوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%
ب	**أهداف قصيرة المدى**					
٣٣	توفير الدعم المالي لوضع خطط وبرامج الإستثمار في المجال الرياضي	37	80	35	306	66.2
٣٤	حصر المنشآت الرياضية ووضعها بخريطة واضحة المعالم					
٣٥	إيضاح أهمية خريطة المنشآت الرياضية	52	55	45	311	67.3
٣٦	تدعيم المفاهيم المتعلقة بأهمية الإستثمار في المجال الرياضي	62	30	60	306	66.2
٣٧	تيسير مفاهيم الإستثمار في المجال الرياضي والتأكيد على ربط العائد بالتكلفة كأسلوب جديد لإدارة المنشآت الرياضية وإدارة مواردها ذاتيًا	82	65	5	381	82.5
٣٨	إجراء بعض التعديلات على قانون الهيئات الرياضية لتقديم حوافز إستثمارية تشجع الإستثمار في المجال الرياضي	97	40	15	386	83.5
٣٩	استغلال الفرص المتاحة للإستثمار بالمنشآت الرياضية لإنشاء بعض المشروعات الإستثمارية	12	55	85	231	50.0
٤٠	وضع صياغة جديدة للرسائل الاعلامية الخاصة بالوزارة من شأنها تشجيع المستثمرين على الإستثمار في المجال الرياضي	22	50	80	246	53.2
٤١	دراسة خريطة المنشآت الرياضية لتحديد المشروعات الإستثمارية التي يمكن البدء بها	67	60	25	346	74.9
٤٢	إجراء البحوث والدراسات العلمية في مجال الإستثمار في المجال الرياضي للوقوف على أفضل أساليب الإستثمار التي يمكن إستخدامها في المجال الرياضي	62	35	55	311	67.3
٤٣	الاعتماد على كل ما هو جديد من تقنيات تكنولوجية لتوفير متطلبات التقدم العلمي لإدارة المشروعات الإستثمارية في المجال الرياضي	87	45	20	371	80.3

ويتضح من نتائج الدراسة اهمية وجود رؤية ورسالة للاستثمار الرياضي حيث اصبح هناك ارتباط وثيق بين الرياضة والمصالح التجارية لما فى ذلك من منافع متبادلة حتى اصبحت العلاقات التجارية فى الرياضة كبيرة وبدات معها ظواهر تجارية جديدة فيمكن ان تظهر فى صورة رعاية رياضة، او اندية خاصة او مشروعات تهدف الى الربح الصريح، او مظهر من مظاهر الدعاية والاعلان عن نشاط اقتصادى معين، واصبح الان الاقتصاديون المهتمون

بالمجال الرياضى يأملون فى ان تصبح الرياضة جزءا انتاجيا تصنع المنافسات الرياضية المتميزة، وكل هذه الظواهر الرياضية التجارية تعمل على تحقيق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية وسياسية، والرياضة المصرية تمتلك المقومات الرياضية التى تتمتع بها مختلف دول العالم، الامر الذى يتطلب دراسة عوامل الانتاج من ايدى عاملة وراس مال واراضى، وايضا دراسة تكاليف الايراد النفسى (فائض المستهلك) ودراسة العائد من الاستثمار حيث يمثل الايراد النفسى الفائدة العاطفية والنفسية التى يعتقد المقيم انه يحصل عليها اذا لم يحضر المسابقات التى يشارك في تنظيمها، ويمكن الحصول على قيمة مضافة من خلال الاستثمار فى الرياضة.

يعد الاستثمار الرياضى احد الوسائل الأساسية لتنفيذ سياسات وبرامج التنمية والتي تحتل مكانه رفيعة في الدول المتقدمة ، وتزداد أهميته بزيادة الاحتياجات الإنسانية واتساعها مما يتطلب تنظيماً وفهماً دقيقاً لهذه البرامج حتى يمكن إنجازها بأقل جهد وأسرع وقت وبأكبر كفاءة ممكنة فالاستثمار أصبح دعامة رئيسية تعتمد عليها الهيئات والمؤسسات في توفير التمويل اللازم لتحقيق أهدافها في مختلف الأنشطة ، ويتوقف نجاح سياسة التنمية إلى حد كبير على حجم الاستثمارات المتاحة وكيفية توزيعها بين البرامج المختلفة وأيضا كفاءة استخدام تلك الاستثمارات، لذا يجب وضع رؤية ورسالة للاستثمار فى المجال الرياضى وتكون جزءا مكملا لسياسات واستراتيجيات الدولة للحصول على قيمة اقتصادية مضافة من خلال الرياضة

ويتضح أن المجال الرياضي في حاجة ماسة إلى تطوير النظم الإقتصادية التي يتبعها، لتحسين أوضاعه المالية حتى يتسنى له تحقيق أهدافه، ولذا إتجهت الهيئات والمؤسسات الرياضية على المستوى المحلي والعالمي إلى إتباع بعض الأساليب والطرق الإستثمارية الحديثة، والذي أدى بدوره إلى ظهور العديد من العلاقات التي تربط بين الهيئات الرياضية والشركات الإستثمارية، وتتضح هذه العلاقة في صور شتى منها الرعاية الرياضية، فأصبحت الشركات الإستثمارية تتصارع لتوقيع عقود رعاية مع الهيئات الرياضية ويرجع ذلك إلى إهتمام وسائل الإعلام في تغطية الأحداث الرياضية بوجه أفضل ولمدة أطول، وكذلك تزايد إهتمام قطاعات كبيرة من المجتمع بالمشاركات الرياضية أو مشاهدة الانشطة الرياضية.

فعقود الرعاية الرياضية تسمح للشركات الإستثمارية أن تستغل الأحداث والهيئات الرياضية كأحد الأدوات الإعلامية التسويقية المتطورة للإعلان عن منتجاتها، والتي تتميز عن الوسائل الأخرى للإعلان بكلفتها المنخفضة نسبيا، وتتأثر هذه الكلفة بمدى نجاح الحدث الرياضي في الوصول إلى الجمهور المستهدف وبالتالي عدد المشاهدين الذين يتم الوصول اليهم من جراء الحدث الرياضي، ويمكن جذب هذا المشاهد للحصول على مزايا اخرى من خلال زيارته للمنشات الرياضية التابعة للوزارة وهذا يتفق مع دراسة سعود سالم جمعة ٢٠٠٤م.

جدول (٧)

التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الثانى "معوقات الاستثمار الرياضى بجمهورية مصر العربية" (ن=١٥٢)

م	العبارات	موافق	الى حد ما	لا اوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%
أ	معوقات ادارية					
١	يحتاج تطبيق الاستثمار الرياضي الى تطوير الصناعات في المجال الرياضي من خلال سياسات واضحة حول موقف الحكومة من خصخصة هذا القطاع.	137	15	0	441	95.5
٢	ان عدم وضوح المنهج بانسبة للمجال الرياضي جعل آليات ووسائل الاستثمار في القطاع الصناعي غائبة حتى الان.	142	10	0	446	96.5
٣	تأرجح القرار الاقتصادي وعدم وجود جهة مرجعية واضحة في المجال الرياضي يمكنها من اتخاذ القرار المناسب يؤثر على اتخاذ القرار الخاص بالاستثمار الرياضي.	132	20	0	436	94.4
٤	تعاقب مجموعة حكومات غير مستقرة زمنيا يؤثر على اتخاذ القرارات طويلة الاجل والمرتبطة بالاستثمار الرياضي.	127	25	0	431	93.3
٥	عدم وجود هيئات بحثية للتطوير في المجال الرياضي يؤثر على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الرياضية في السوق العالمية.	142	10	0	446	96.5
٦	يجب ان تكون المؤسسات الرياضية مؤسسة تجارية محكومة بالقانون الوطني للدولة.	117	35	0	421	91.1
٧	عدم الاعتماد على التسويق الالكتروني يعد عائقا في دعم الفرق اقتصاديا واكسابها ميزة تنافسية.	122	30	0	426	92.2
٨	عدم توفير وتدريب الكوادر الادارية اللازمة القائمة على الاستثمار الرياضي.	27	30	95	236	51.1
٩	تخوف العديد من المستثمرين من الاجراءات الروتينية المعقدة المتعلقة بعمليات الاستثمار في المجال الرياضي.	92	60	0	396	85.7
١٠	عدم وضوح آليات فض المنازعات في مجال الاستثمار بالمجال الرياضي.	47	40	65	286	61.9
١١	قلة الانشطة الجماهيرية التي يمكن الاستثمار فيها.	107	45	0	411	89.0
١٢	عدم وجود السياسات التنظيمية الواضحة للعمل الاداري والفني داخل ادارة المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.	82	60	10	376	81.4

تابع جدول (٧)

م	العبارات	موافق	الى حد ما	لا اوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%
ب	معوقات فنية					
١٣	افتقار الصناعة الرياضية الى المستوى المعياري المنتظم في الانتاج والمرتبطة بالاحتراف الرياضي.	92	45	72	50	82.5
١٤	توجد حاجة شديدة الى التكنولوجيا اللازمة لضمان الاستمرار ومن ثم التطوير في صناعة الرياضة المرتبطة بالاستثمار الرياضي.	97	35	62	65	82.5
١٥	عدم توفر الوعي الاستثماري والذي يؤثر بدوره في السوق العالمية الفعالة في المجال الرياضي.	87	50	15	376	81.4
١٦	عدم وجود استراتيجية واضحة طويلة المدى لدى الجهات المسؤولة عن الرياضة للاستثمار في المجال الرياضي.	102	40	10	396	85.7
١٧	يؤثر الاعلام الرياضي على ترويج الاستثمار في الدولة.	92	55	5	391	84.6
١٨	عدم وجود خطة او خريطة استثمارية توضح نوع ومكان الانشطة التي يمكن الاستثمار فيها.					
١٩	قلة وجود المراكز المتخصصة في دراسة هذا النوع من الاستثمار.	52	40	60	296	64.1
٢٠	عدم وجود دراسات جدوى سابقة يمكن الاستفادة منها.	42	65	45	301	65.2
٢١	التركيز على البرامج الاستثمارية المتعلقة بكرة القدم فقط دون الاهتمام بمختلف الالعاب الرياضية.	77	35	40	341	73.8
٢٢	عدم توافر البيانات التي تساعد على اجراء داريسات جدوى سليمة.	62	45	45	321	69.5
ج	معوقات مالية	107	45	0	411	89.0
٢٣	عدم وجود الاستثمار المحلي المرموق في الصناعة الرياضية المرتبطة بنظم الاحتراف الرياضي	92	55	5	391	84.6
٢٤	تخوف الاستثمار الاجنبي من الدخول في المجال الرياضي لصعوبة تحديد الفترة الزمنية اللازمة لاستمرار عمل المشروعات الاستثمارية بالمجال الرياضي.	97	45	10	391	84.6
٢٥	عدم وجود تخطيط لاستخدام رأس المال المتاح في المجال الرياضي.	87	60	5	386	83.5
٢٦	عدم تقديم البيانات المالية للارباح والخسائر السنوية بشفافية في الهيئات الرياضية.	102	50	0	406	87.9

تابع جدول (٧)

م	العبارات	موافق	الى حد ما	لا اوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%
٢٧	عدم وجود اسواق مالية يسهل بها تداول (الاوراق المالية) الاسهم والسندات في المجال الرياضي.	87	65	0	391	84.6
٢٨	تباطؤ البنوك في المشاركة في دعم وتمويل المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.	112	40	0	416	90.0
٢٩	الازمات الاقتصادية العالمية وانخفاض ايرادات الشركات.	52	65	35	321	69.5
٣٠	عدم وجود ضمانات كافية بالمكاسب المالية التي يمكن ان يحققها هذا النوع من الاستثمار.	82	40	30	356	77.1
د	معوقات قانونية					
٣١	عدم وجود المحددات القانونية المرتبطة بملكية وحجم الشركات الخاصة وحجم الاستثمار الاجنبي المسموح به في المجال الرياضي.	62	50	40	326	70.6
٣٢	عدم وجود اطر قانونية امام توسيع مشاركة القطاع المصرفي في تمويل بعض انشطة القطاع الرياضي.	137	15	0	441	95.5
٣٣	عدم وجود تشريع قانون للاستثمار في المجال الرياضي يكون واضح وشامل.	152	0	0	456	98.7
٣٤	عدم وجود صيغة قانونية موحدة بحيث توضح حقوق كلا من اطراف التعاقد في الرعاية الرياضية.	132	20	0	436	94.4
٣٥	عدم تحديد قانون الرياضة مهنية الاحتراف في مختلف الالعاب الرياضية.	127	25	0	431	93.3
٣٦	عدم وجود آليات تشريعية وقانونية لفض المنازعات في مجال الاستثمار الرياضي.	107	45	0	411	89.0
٣٧	عدم وضع بنود بالقانون تساعد الهيئات الرياضية على اقامة مشروعات استثمارية.	112	40	0	416	90.0
٣٨	عدم وضع لوائح ومعايير تنظيم عملية حقوق البث والرعاية والتسويق.	147	5	0	451	97.6
٣٩	عدم وجود اللوائح والقوانين التي تعمل على تسهيل منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.	122	30	0	426	92.2

ويتضح من نتائج الدراسة عدم وضوح الرؤية للنشاط الرياضي ومدى اهميته بالنسبة للدولة جعل الدولة تتعامل مع النشاط الرياضي وفقا لقانون الرياضة رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ كانه احد الانشطة الاجتماعية غير الهامة في حين ان الدول المتقدمة تعتمد على الرياضة كأحد المجالات الاستثمارية الهامة، وايضا عدم وجود جهة مرجعية واضحة لاتخاذ القرار في المجال الرياضي سواء على المستوى الحكومي او على المستوى الاهلي وهذا يرجع الى عدم وجود فصل بين الاندية الهاوية والاندية المحترفة لذا يجب فصل اندية الهواية عن اندية الاحتراف ويعاد اشهارها مرة اخرى وفقا لنشاطها.

ويرى الباحث ان آليات فض المنازعات في مجال الاستثمار بصفة عامة غير موجودة في جمهورية مصر العربية لذا يجب ان يتم انشاء آلية خاصة بفض المنازعات بين الهيئات الرياضية او بين الافراد وبين الهيئات الرياضية في اللجنة الاولمبية وفي الاتحادات، ويرى الباحث ان الانشطة الجماهيرية بجمهورية مصر العربية تتمثل في الالعاب الجماعية ويأتي على رأسها كرة القدم وكرة اليد وبعض الالعاب الفردية لها نشاط جماهيري محدود مثل رياضة الملاكمة ورياضة التايكوندو لذا يرى الباحث ضرورة وضع سياسة اعلامية استراتيجية تعمل على زيادة مساحة الانشطة الجماهيرية وتوسيع قاعدة الممارسة.

ويرى الباحث انه يوجد غياب واضح للرؤى والاستراتيجية طويلة المدى في الهيئات الرياضية فنجد ان وزارة الشباب والرياضة واللجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية لايوجد فيها استراتيجة واضحة تمتد لخمس دورات اولمبية وهذا يؤثر بالتالي على قدرة هذه الهيئات الرياضية في التطوير وبالتالي يؤثر ذلك على الاستثمار، ويرى الباحث ان الاعلام الرياضي متطلب اساسي في صياغة أي استراتيجية بل يعد دعامة رئيسية للنهوض بقطاع الرياضة ككل والعنصر الرئيسي في الرياضة هو الجماهير والاعلام هو المسؤول عن تشكيل وتكوين الرأي العام في المجال الرياضي وبالتالي له قدرة على توضيح اهمية ودور الاستثمار في المجال الرياضي.

ويرى الباحث ان الادارات المالية في الهيئات الرياضية لاتعتمد على الشفافية في تقديم البيانات الخاصة بها سواء في الطرح على الجمعية العمومية او المساهمين في الاندية التي لها مشروعات استثمارية كبرى وهذا يرجع ايضا إلى عدم الاستعانة بذوى الخبرة او الاستعانة بالشركات الكبرى، ولابد من وجود حوافز للمستثمرين في المجال الرياضي وخاصة في مجال الضرائب والجمارك حتى تعمل على وفود اكبر عدد من المستثمرين في المجال الرياضي، كما ان عدم وجود اسواق مالية يسهل بها تداول (الاوراق المالية) الاسهم والسندات يرجع الى عدم وجود قواعد خاصة بالاحتراف الرياضي والخصخصة والاستثمار في المجال الرياضي وعدم ادراج الرياضة كصناعة رئيسية في الدولة، وهذا يتفق مع دراسة حسن فاروق خميس ٢٠١٦م.

جدول ( )

التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الثالث "سياسات استراتيجية الاستثمار الرياضى بجمهورية مصر العربية" (ن=١٥٢)

م	العبارات	موافق	الى حد ما	لا اوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%
١	إزالة كافة المعوقات القانونية والإدارية والتنظيمية والروتين التي تعوق حركة الإستثمار في المجال الرياضي	117	35	0	421	91.1
٢	الحفاظ علي حقوق الهيئات الرياضية في إستخدام الشعار والسمة من خلال التأكيد علي بدء كافة الهيئات الرياضية والشبابية إتخاذ إجراءات تسجيل حقوق الملكية الفكرية لأسم ولون وشعار الهيئة	147	5	0	451	97.6
٣	إنشاء كيانات إقتصادية داخل الأندية الرياضية في صورة شركات مساهمة لإدارة وإستثمار الأنشطة الرياضية والترويحية بما يحقق ضخ الأموال لهذه الشركات من المساهمين للإرتقاء بالخدمات الرياضية خاصة قطاع البطولة الرياضة	102	50	0	406	87.9
٤	التأكيد علي أن كافة الأراضي والأصول الثابتة للهيئات الرياضية ليست للبيع أو الشراء ولكن يمكن مشاركة القطاع الخاص في إستثمارها و إدارتها و تعظيم الإستفادة منها بما يحقق زيادة موارد الهيئات الرياضية دون المساس بحقوق الملكية	137	15	0	441	95.5
٥	تشجيع الأنتاج الوطني في مجال إنتاج الأدوات والملابس الرياضية مما يجعل أسعارها في متناول أكبر قطاع من المواطنين للإرتقاء بالممارسة العامة للرياضة.	92	60	0	396	85.7
٦	رعاية الموهوبين والأبطال بمشاركة القطاع الخاص	72	65	15	361	78.1
٧	رفع مستوي الأداء الإداري للهيئات الرياضية وأستخدام الأساليب الحديثة للإدارة والإستفادة بالشركات المتخصصة في هذا المجال.	137	15	0	441	95.5
٨	التأكيد علي حقوق الشركاء والرعاة الممولين للرياضة في مرافقة الفرق والمنتخبات في كافة البطولات والمباريات الرسمية والودية وإبراز مساهمتم في الرعاية	127	25	0	431	93.3
٩	إتاحة مشاركة أكبر للقطاع الخاص في صناعة الرياضة من خلال فتح المجال أمام المشروعات للإستثمار في كافة مجالات صناعة الرياضة وتقديم التسهيلات والحوافز للإستثمار في مجال الخدمات الرياضية بالمشاركة مع الاتحادات والأندية الرياضية	107	45	0	411	89.0
١٠	تطوير الجانب التشريعي المتعلق بدفع الإستثمار في الرياضة نحو آفاق عالمية وجذب رؤوس الأموال المصرية والأجنبية للإستثمار في صناعة الرياضة	112	40	0	416	90.0

ويتضح من نتائج البحث ضرورة مواكبة التطور العالمى وخاصة ان مجال الاستثمار والتسويق والرعاية فى المجال الرياضى من المجالات الحيوية والمتجددة وتتطلب وجود قطاع لتحديث المعلومات المرتبطة بالاستثمار الرياضى بصفة دورية، وضرورة وجود قواعد اساسية ثابته فى التعامل مع محددات الاستثمار فى المجال الرياضى وكيفية اتخاذ القرار، وايضا العمل على ايجاد الية مستحدثة لتسهيل التصاريح الخاصة بالاستثمار فى المجال الرياضى العسكرى وتسهيل الاجراءات الخاصة بذلك.

ويرى الباحث ضرورة توحيد الجهة التى سوف يتعامل معها المستثمر وتوفير شباك واحد للحصول على الاجراءات واصدار التصاريح الخاصه بالمستثمر لتوفير الوقت والجهد للمستثمر، وضرورة وجود خطة استثمارية طويلة الاجل فى المجال الرياضي وضرورة وضع خريطة توضح اهم المنشات والمجالات التى سوف يتم الاستثمار فيها مستقبلا، وضرورة توفير كفاءات وخبرات ترتبط بالاستثمار الرياضي بصفة عامة وتوظيفها ومن الممكن ان يتم التعاقد معها لعمل دورات تدريبية للعاملين فى هذا المجال، كما ان القرار الاستثمارى يصدر من القيادات بناء على البيانات والمعلومات التى تتوافر لدى المسئولين والقادة ويجب اصدار حكم على مدى قيمة هذه المعلومات او البيانات واصدار قرار فى ضوئها.

ويرى الباحث ان قلة الهيئات البحثية المتخصصة فى مجال اعداد دراسة الجدوى فى الرياضة بصفة عامة يؤثر على قدرة المستثمر فى التعرف على الفوائد التى ستعود عليه من الاستثمار الرياضى، كما ان التخطيط الاستراتيجى يتطلب وجود سياسات واضحة تتضمن السياسات الادارية والمتطلبات الفنية للاستثمار الرياضى، كما ان القطاع الرياضى يعانى بصفة عامة من عدم وجود حوافز على مستوى الدولة لعدم الدراية باهمية هذا النوع من الاستثمار وينعكس هذا بالتالى على القدرة على الاستثمار فى المجال الرياضى.

ويرى الباحث ان عدم وجود دراسات جدوى واضحة للمنشات والهيئات التابعة للرياضة العسكرية سواء لغياب المعلومات او لغياب الهيئات المتخصصة فى هذا المجال يؤثر على قدرة المستثمرين فى الدخول للاستثمار فى المجال الرياضى، وان التكنولوجيا اصبحت احد المحددات الرئيسية لرفع الاقتصاد فى كافة الدول وبالتالى فان التكنولوجيا جزء رئيسي لضمان الاستثمار الرياضى بصفة عامة وتطويره بصفة مستمرة وبالتالى لابد من ضمان تطبيق التكنولوجيا فى الاستثمار فى المجال الرياضى، وضرورة توافر الوعى لدى المستثمرين باهمية الاستثمار فى المجال الرياضى وذلك من خلال وسائل الاعلام المختلفة والعلاقات العامة وتوافر الدعاية والاعلان لتكوين صورة ذهنية للمستثمر باهمية وقيمة الاستثمار فى المجال الرياضى، وهذا يتفق مع دراسة سعود سالم جمعة ٢٠٠٤م.

جدول ( )

التكرارات والنسب المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الرابع "متطلبات تطبيق وتقويم استراتيجية الاستثمار الرياضى بجمهورية مصر العربية" (ن=١٥٢)

م	العبارات	موافق	الى حد ما	لا اوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%
	أولاً: الإمكانات البشرية:					
١	الكوادر الفنية المتخصصة في مجال الإستثمار.	127	25	0	431	93.3
٢	متخصصين في إجراء دراسات الجدوى للمشروعات الإستثمارية.	122	30	0	426	92.2
٣	الكوادر الفنية المتخصصة في التخطيط للمشروعات الرياضية.	97	25	30	371	80.3
٤	أخصائيين رياضيين لتنفيذ المشروعات الرياضية.	142	10	0	446	96.5
٥	متخصصين في وضع الموازنات المالية.	117	35	0	421	91.1
٦	الخبراء الأكاديميين في مجالي الإستثمار والتسويق الرياضي.	122	30	0	426	92.2
٧	الخبراء الأكاديميين في مجال الإدارة الرياضية.	97	55	0	401	86.8
	ثانياً: الإمكانات المادية والإقتصادية:					
٨	اعتماد المبالغ المالية التي تسمح بإقامة المشروعات الإستثمارية.	147	5	0	451	97.6
٩	تخصيص الأراضي التي تسمح بإقامة المشروعات الإستثمارية عليها.	132	20	0	436	94.4
١٠	تسهيل الإجراءات البنكية الحصول على القروض الخاصة بإنشاء المشروعات الإستثمارية في المجال الرياضي.	87	35	30	361	78.1
١١	المعدات والأدوات الخاصة بإنشاء المشروعات الإستثمارية.	112	40	0	416	90.0
١٢	الأدوات والأجهزة الرياضية المطلوبة لتجهيز المنشآت الرياضية التابعة للمشروعات الإستثمارية.	137	15	0	441	95.5
١٣	تحديد المنشآت الرياضية التابعة للوزارة التي يمكن استخدامها في المشروعات الإستثمارية.	142	10	0	446	96.5
	ثالثاً: الإمكانات التنظيمية:					
١٤	توافر آليات الحصول على المعلومات التي تحتاجها إدارة المشروعات الإستثمارية والمتصلة بنطاق عملها ومجال اختصاصها وطبيعة الأهداف والغايات التي قامت من أجلها.	147	5	0	451	97.6
١٥	تحفيز إدارة المشروعات الإستثمارية على رفع كفاءة استخدامها للإمكانات والموارد المتاحة لتعظيم إنتاجيتها.	137	15	0	441	95.5

تابع جدول ( )

م	العبارات	موافق	الى حد ما	لا اوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%
١٦	توافر السبل التنظيمية لتحريك الأموال واستثمارها في المشروعات المقررة بهدف تكوين محفظة استثمارية متنوعة للصرف.	147	5	0	451	97.6
١٧	توافر الهيكل البشري لإدارة المشروعات الإستثمارية من حيث الأعداد والتخصصات ومستويات الأداء لتحقيق الأهداف العامة.	147	5	0	451	97.6
١٨	وضع هياكل تنظيمية مرنة ولامركزية لإدارة المشروعات الإستثمارية في المجال الرياضي.	142	10	0	446	96.5
١٩	وجود سياسات تنظيمية واضحة للعمل الإداري والفني داخل إدارة المشروعات الإستثمارية.	107	45	0	411	89.0
	رابعاً: الإمكانات المتعلقة باللوائح والقوانين:					
٢٠	توفير مناخ تشريعي يضمن تنفيذ المشروعات والبرامج الإستثمارية في المجال الرياضي.	122	30	0	426	92.2
٢١	وجود لوائح داخلية لإدارة المشروعات الإستثمارية تتناسب مع التشريعات والقوانين التي تحكم مجال الإستثمار.	127	25	0	431	93.3
٢٢	توفير اللوائح والقوانين التي تسهل من منح التراخيص للمشروعات الإستثمارية.	102	25	25	381	82.5
٢٣	وضع بنود بالقوانين الخاصة بالهيئات الرياضية تساعد على إقامة المشروعات الإستثمارية في المجال الرياضي.	72	25	55	321	69.5
٢٤	تحديد آليات تشريعية وقانونية لفض النزاعات في مجال الإستثمار الرياضي.	107	45	0	411	89.0
	خامساً: الإمكانات المتعلقة بالإعلام:					
٢٥	تنظيم حملة إعلامية لتوضيح العوائد الخاصة بالإستثمار الرياضي من أجل تشجيع المستثمرين ورؤس الأموال على الإقبال نحو الإستثمار بالمجال الرياضي.	137	15	0	441	95.5
٢٦	التوضيح الإعلامي لفرص الإستثمار المتاحة في المجال الرياضي.	142	10	0	446	96.5
٢٧	إنشاء مركز إعلامي خاص بإدارة المشروعات الإستثمارية لتوضيح العائد الإقتصادي من تنفيذ تلك المشروعات.	107	40	5	406	87.9

تابع جدول ( )

م	العبارات	موافق	الى حد ما	لا اوافق	مجموع الدرجات المقدرة	%
٢٨	توجيه حملة إعلامية لتدعيم المفاهيم المرتبطة بالإستثمار في المجال الرياضي كالرعاية والشراكة والخصخصة والإحتراف.	97	55	0	401	86.8
	المعايير الأساسية لتقويم الإستراتيجية:					
٢٩	تقييم الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية المنفذة بصفة دورية.	102	50	0	406	87.9
٣٠	تقييم الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية المنفذة بصورة مفاجئة.	92	35	25	371	80.3
٣١	وضع معايير لمستوى جودة تنفيذ المشروعات الإستثمارية.	112	40	0	416	90.0
٣٢	الرقابة المستمرة لكل مرحلة من الاستراتيجية.	147	5	0	451	97.6
٣٣	متابعة القادة والكوادر الإدارية والفنية بإدارة المشروعات الإستثمارية للمهام والواجبات وتنفيذ المشروعات بالهيئات.	132	20	0	436	94.4
٣٤	تشكيل لجان تابعة للإدارة المركزية المختصة بإدارة المشروعات الإستثمارية لمتابعة تنفيذ القرارات بشأن المشروعات الإستثمارية بالهيئات.	122	30	0	426	92.2
٣٥	مطابقة إيرادات المشروعات الإستثمارية بدراسات الجدوى للتأكد من سير العملية التنفيذية للمشروع وفقا لما هو مخطط له.	147	5	0	451	97.6
٣٦	اتخاذ الإجراءات التصحيحية وحل المشكلات التي تظهر أثناء تنفيذ المشروعات الإستثمارية بصورة علمية.	92	50	10	386	83.5
٣٧	التحديد الدقيق لنقاط القوة والتركيز عليها وتجنب نقاط الضعف وعلاجها.	87	40	25	366	79.2
٣٨	تحليل الموقف الحالي لكل مرحلة من مراحل تنفيذ الإستراتيجية والتنبؤ بالموقف المستقبلي.	97	55	0	401	86.8

ويتضح من نتائج البحث أن استقرار القانون واللوائح الصحيحة تسهم فى تحقيق الانجاز الرياضى وايضا من خلال التطبيق السليم للقانون وعلى نحو ملزم لجميع الافراد والهيئات العاملة فى المجال الرياضى، كما نجد ضرورة ملائمة القانون للمناخ الاجتماعى والسياسى السائد فى المجتمع فقد اختلفت الظروف الاجتماعية ونرى ان الهيئات الرياضية دورها اجتماعيا اكثر تاثيرا فى المجتمع وايضا تغير الظروف السياسية حاليا وبخاصة بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير وارساء

دعائم الديموقراطية وتطبيق مبادىء الشفافية والمسائلة فى المجال الرياضى مما يستوجب معه تغيير فى التشريعات الرياضية بما يتلائم مع الاوضاع الحالية

ويرى الباحث ان التشريعات الرياضية تعد الاطار الاساسى الذى تقوم عليه بناء الاستراتيجيات الرياضية سواء على مستوى المنافسة او الممارسة من خلال تحديد الاختصاصات والمسئوليات فى الهيئات الحكومية والقطاع الاهلى وتوضيح دور كلا منهما وكيفية تحقيق اهدافهم كل ذلك من خلال اطار قانونى ملائم لتقحيق المستهدف من هذه الهيئات الحكومية او الاهلية، كما يرى الباحث ضرورة التامين على الابطال الرياضين عنصر هام جدا للحفاظ على اللاعبين واصبح التامين على الرياضيين جزء اساسى حاليا من لائحة الاتحاد الدولى لكرة القدم الامر الى يتوجب معه تطبيق هذه اللوائح فى الاندية المحلية وادراجها ضمن اللائحة الداخلية للاتحادات الرياضية طالما انها صادرة من الاتحادات الدولية.

ويرى الباحث ان السياسة التشريعية هى السياسة التى يستخدمها المشرع عند وضع القواعد القانونية وبالتالى فان هذه السياسة لابد ان تتلائم مع السياسات والتشريعات الدولية حتى لا نصبح فى معزل عن دول العالم وضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى المجال الرياضى سواء فى وضع الاستراتيجيات الخاصة بالرياضة او التشريعات المنظمة للحركة الرياضية، كما يؤكد الباحث على ان التشريعات التى تضعها الجهات الحكومية قد لا تتفق مع طبيعة النشاط الاهلى واهدافه وخاصة ان الهيئات الاهلية اصبحت تعتمد على مواردها الذاتية واختفى الدعم الحكومى فى العديد من الاندية الرياضية وبالتالى فان العمل فى الهيئات الرياضية يتطلب زيادة مساحة الحرية لهذه الهيئات حتى تستطيع وضع اهدافها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها ولكن فى اطار السياسة العامة للدولة

ويتضح من نتائج البحث ان الاعلام الرياضى له قدرته على توصيل المعلومات والبيانات فى شكل رسائل الى قاعدة جماهيرية كبيرة ومتباينة الاتجاهات ومختلفة فى الراى العام نحو قضية معينة او مشكلة حيث يؤثر على الجماهير بقوة كما ان له القدرة على تغير الانماط السلوكية سواء بتشجيع السلوكيات الطيبة او بطرد السلوكيات السيئة، وكما ان الاعلام الرياضى يعتبر من الاسس الرئيسية فى اى جهاز اعلامى حيث اصبحت الرياضة ظاهرة اجتماعية وحضارية هامة فى المجتمعات الحديثة وبالتالى فقد حظى الاعلام الرياضى فى العالم بالاهتمام الكبير والعناية الوافرة لدى جميع وسائل الاعلام، الامر الذى يتطلب ان تتوافر الخطط الاستراتيجية لدى اى مؤسسة تقوم على انتاج اعلامى حيث اصبحت المؤسسات الاعلامية المصرية اليوم لاتتمشى مع مستحدثات وتطورات العالم اليوم فى مجال الاعلام الرياضى بصفة عامة، وهذا يتفق مع دراسة ايمان مسعد محمد ٢٠١٣م.

الاستنتاجات:

معوقات الإستثمار في المجال الرياضي:

معوقات ادارية

- يحتاج تطبيق الاستثمار الرياضي الى تطوير الصناعات في المجال الرياضي من خلال سياسات واضحة حول موقف الحكومة من خصخصة هذا القطاع.
- ان عدم وضوح المنهج بانسبة للمجال الرياضي جعل آليات ووسائل الاستثمار في القطاع الصناعي غائبة حتى الان.
- تأرجح القرار الاقتصادي وعدم وجود جهة مرجعية واضحة في المجال الرياضي يمكنها من اتخاذ القرار المناسب يؤثر على اتخاذ القرار الخاص بالاستثمار الرياضي.
- تعاقب مجموعة حكومات غير مستقرة زمنيا يؤثر على اتخاذ القرارات طويلة الاجل في المجال الرياضي والمرتبطة بالاستثمار الرياضي.
- عدم وجود هيئات بحثية للتطوير في المجال الرياضي يؤثر على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الرياضية في السوق العالمية.
- يجب ان تكون المؤسسات الرياضية مؤسسة تجارية محكومة بالقانون الوطني للدولة.
- عدم الاعتماد على التسويق الالكتروني يعد عائقا في دعم الفرق اقتصاديا واكسابها ميزة تنافسية.
- عدم توفير وتدريب الكوادر الادارية اللازمة القائمة على الاستثمار الرياضي.
- تخوف العديد من المستثمرين من الاجراءات الروتينية المعقدة المتعلقة بعمليات الاستثمار في المجال الرياضي.
- عدم وضوح آليات فض المنازعات في مجال الاستثمار بالمجال الرياضي.
- عدم وجود تنسيق بين الجهات الحكومية والهيئات الاهلية لخدمة هذا النوع من الاستثمار.
- قلة الانشطة الجماهيرية التي يمكن الاستثمار فيها.
- عدم وجود السياسات التنظيمية الواضحة للعمل الاداري والفني داخل ادارة المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.

معوقات فنية

- افتقار الصناعة الرياضية الى المستوى المعياري المنتظم في الانتاج والمرتبطة بالاحتراف الرياضي.

- توجد حاجة شديدة الى التكنولوجيا اللازمة لضمان الاستمرار ومن ثم التطوير في صناعة الرياضة المرتبطة بالاستثمار الرياضي.
- عدم توفر الوعي الاستثماري والذي يؤثر بدوره في السوق العالمية الفعالة في المجال الرياضي.
- عدم وجود استراتيجية واضحة طويلة المدى لدى الجهات المسؤولة عن الرياضة للاستثمار في المجال الرياضي.
- يؤثر الاعلام الرياضي على ترويج الاستثمار في الدولة.
- عدم وجود خطة او خريطة استثمارية توضح نوع ومكان الانشطة التي يمكن الاستثمار فيها.
- قلة وجود المراكز المتخصصة في دراسة هذا النوع من الاستثمار.
- عدم وجود دراسات جدوى سابقة يمكن الاستفادة منها.
- التركيز على البرامج الاستثمارية المتعلقة بكرة القدم فقط دون الاهتمام بمختلف الالعاب الرياضية.
- عدم توافر البيانات التي تساعد على اجراء دارسات جدوى سليمة.

معوقات مالية

- عدم وجود الاستثمار المحلي المرموق في الصناعة الرياضية المرتبطة بنظم الاحتراف الرياضي
- تخوف الاستثمار الاجنبي من الدخول بشكل مكثف في المجال الرياضي لصعوبة تحديد الفترة الزمنية اللازمة لاستمرار عمل المشروعات الاستثمارية بالمجال الرياضي.
- عدم وجود تخطيط لاستخدام رأس المال المتاح في المجال الرياضي.
- عدم تقديم البيانات المالية للارباح والخسائر السنوية بشفافية في الهيئات الرياضية.
- عدم وجود سياسات ضريبية مشجعة تتضمن اعفاءات ضريبية للشركات الرياضية لمدة محددة.
- عدم وجود اسواق مالية يسهل بها تداول (الاوراق المالية) الاسهم والسندات في المجال الرياضي.
- تباطؤ البنوك في المشاركة في دعم وتمويل المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.
- الازمات الاقتصادية العالمية وانخفاض ايرادات الشركات.
- عدم وجود ضمانات كافية بالمكاسب المالية التي يمكن ان يحققها هذا النوع من الاستثمار.

معوقات قانونية

- عدم وجود المحددات القانونية المرتبطة بملكية وحجم الشركات الخاصة وحجم الاستثمار الاجنبي المسموح به في المجال الرياضي.
- عدم وجود محكمة رياضية للفصل في المنازعات في المجال الرياضي.
- عدم وجود اطر قانونية امام توسيع مشاركة القطاع المصرفي في تمويل بعض انشطة القطاع الرياضي.
- عدم وجود تشريع قانون للاستثمار في المجال الرياضي يكون واضح وشامل.
- عدم وجود صيغة قانونية موحدة بحيث توضح حقوق كلا من اطراف التعاقد في الرعاية الرياضية.
- عدم تحديد قانون الرياضة مهنية الاحتراف في مختلف الالعاب الرياضية.
- عدم وجود آليات تشريعية وقانونية لفض المنازعات في مجال الاستثمار الرياضي.
- عدم وضع بنود بالقانون تساعد الهيئات الرياضية على اقامة مشروعات استثمارية.
- عدم وضع لوائح ومعايير تنظيم عملية حقوق البث والرعاية والتسويق.
- عدم وجود اللوائح والقوانين التي تعمل على تسهيل منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.
- عدم وجود مناخ تشريعي يضمن تنفيذ المشروعات والبرامج الاستثمارية في المجال الرياضي.

التحليل البيئى للاستثمار الرياضى:

أولاً: الوضع الراهن للإستثمار في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية:

أ- جوانب القوة الخاصة بعملية الإستثمار بالمجال الرياضي:

١- البنية التحتية للمنشآت الرياضية.

٢- وجود خطط حكومية داخل وزارة الشباب والرياضة للتخطيط المنشئات الرياضية

٣- الدعم المالى والفنى للأندية والاتحادات الرياضية لتنفيذ برامجها الاستثمارية

٤- تقديم التسهيلات والموافقات الادارية اتنفيذ برامج الاستثمار فى المجال الرياضى

٥- وجود منظومة للاحتراف الرياضى فى مصر.

٦- وجود كوادر ادارية فى المجالات الرياضية المختلفة

٧- وجود بحوث ودراسات علمية مؤهلة للعمل فى المجالات الرياضية المختلفة

٨- النشرات والكتب الدورية بالوزارة حول الاستثمار الرياضى

ب- جوانب الضعف التي تواجه عملية الإستثمار بالمجال الرياضي:

١- ندرة الكوادر الإدارية المتخصصة في إدارة برامج الإستثمار الرياضي.

٢- عدم وجود قوانين ولوائح واضحة خاصة بالإستثمار في المجال الرياضي.

٣- التركيز على البرامج الإستثمارية المتعلقة بكرة القدم.

٤- عدم وضوح آليات فض المنازعات في مجال الإستثمار الرياضي.

٥- عدم وجود إستراتيجيات طويلة المدى في المجال الرياضي واضحة.

٦- عدم كفاية المميزات المقدمة من قبل الوزارة لتشجيع وجذب الإستثمار في المجال الرياضي.

٧- عدم موضوعية بعض القرارات المتعلقة بعمليات الإستثمار في المجال الرياضي.

ج- جوانب الفرص المتاحة الخاصة بعملية الإستثمار بالمجال الرياضي:

١- وجود عدد كبير من الرياضيين.

٢- وجود عدد كبير من الجماهير المحبة للرياضة.

٣- وجود عدد كبير من الأندية.

٤- وجود وعي رسمي وأهلي بمفهوم وأهمية الإستثمار في المجال الرياضي.

٥- توافر رؤوس الأموال التي تسعى نحو الإستثمار في المجال الرياضي.

٦- تعاظم الإنجاز الرياضي المصرى فى ظل الاستقرار الذى تعيشه مصر حاليا.

٧- مساندة الإعلام الرياضي (المقروء والمرئي)

٨- قوة الدوري المصرى لكرة القدم.

٩- تزايد وسائل الإعلام الرياضي (المقروء- المسموع - المرئي).

١٠- النمو السكاني المتزايد.

١١- الموقع الجغرافي المميز لجمهورية مصر العربية.

د- جوانب التهديدات التي تؤثر على سير عملية الإستثمار بالمجال الرياضي:

١- عدم تفاعل بعض الهيئات الحكومية الأخرى مع توجهات الوزارة تجاه عملية الاستثمار في المجال الرياضي.

٢- وجود قصور فى حفظ حقوق الشركات الاستثمارية العاملة في مجال تصنيع المنتجات الرياضية وذلك فيما يخص حقوق العلامات التجارية.

٣- وجود تداخل في المفاهيم ما بين الاستثمار والتسويق الرياضي لدى بعض المستثمرين في المجال الرياضي.

٤- تباطؤ البنوك في تمويل ودعم المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.

٥- الأزمات الإقتصادية العالمية وإنخفاض إيرادات الشركات.

٦- تاخر تنفيذ برامج الخصخصة في المجال الرياضي.

٧- عدم وضوح العلاقة بين الوزارة من جهة والأندية والإتحادات من جهة أخرى.

٨- قصور في الإدراك الشخصي بجدوى وأهمية الإستثمار في المجال الرياضي لدى بعض رجال الأعمال.

التوصيات:

إستراتيجية مقترحة للإستثمار في المجال الرياضي

- فلسفة الإستراتيجية.

- قيم الإستراتيجية.

- الرؤية الإستراتيجية.

- الرسالة الإستراتيجية.

- محاور الإستراتيجية.

- محددات الإستراتيجية.

- التحليل البيئى للاستثمار الرياضى.

الوضع الراهن للإستثمار الرياضى.

أ- جوانب القوة للإستثمار الرياضى.

ب- جوانب الضعف للإستثمار الرياضي.

ج- الفرص المتاحة للإستثمار الرياضي.

د- التهديدات التي تؤثر الاستثمار.

- معوقات الإستثمار في المجال الرياضي.

أ- المعوقات الإدارية.

ب- المعوقات الفنية.

ج- المعوقات المالية.

د- المعوقات القانونية.

- أهداف الإستراتيجية.

- الأهداف العامة.
- الأهداف التخصصية.

- سياسات الإستراتيجية.

- متطلبات تطبيق الإستراتيجية.

- الإمكانات البشرية.
- الإمكانات المادية والإقتصادية.
- الإمكانات التنظيمية.
- الإمكانات المتعلقة باللوائح والقوانين.
- الإمكانات المتعلقة بالإعلام.

- البرنامج الزمني للاستراتيجية.

- عوامل المحافظة على إستمرارية تنفيذ الإستراتيجية.

- التحديات التى قد تواجه الاستراتيجية أثناء التنفيذ.

- المعايير الأساسية لتقويم الإستراتيجية.

- **فلسفة الإستراتيجية:**

تتمثل فلسفة الإستراتيجية فيما يلي:

- مراعاة التكامل بين كافة المفاهيم المرتبطة بالإستثمار في المجال الرياضي للإرتقاء بالمشروعات الإستثمارية نحو المستويات الإقتصادية المرغوبة.
- يُعد التخطيط الإستراتيجي للإستثمار الرياضي مطلباً حيوياً لخلق مصادر للتمويل الذاتي للمنظومة الرياضية.
- السعى نحو تحقيق عائد إقتصادي من خلال الإستثمار في المجال الرياضي يعتبر مطلباً قومياً يجب الانطلاق نحوه وتأييده وتدعيمه بكافة الإمكانات الممكنة كي يتحقق.
- الإهتمام بمبدأ خلق الفرص الإستثمارية وتدعيمها.
- تنمية حجم رؤوس الأموال المستثمرة في المجال الرياضي.

- **القيم :**

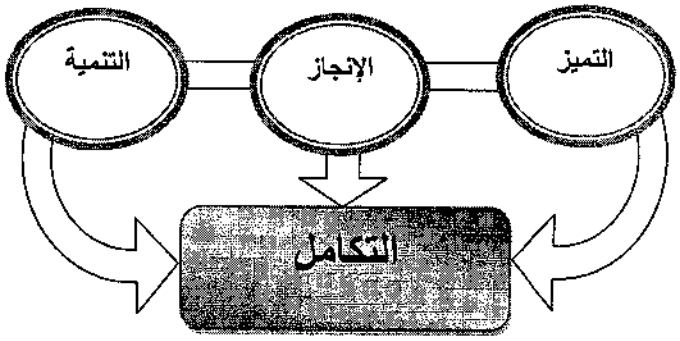

- **الرؤية:**

حصول وزارة الشباب والرياضة على مكانة رياضية متميزة على المستوى العربى والاقليمى والافريقى والدولى والاولمبى من خلال استثمار كافة الامكانات والموارد المتاحة فى جمهورية مصر العربية من خلال تحقيق قيمة اقتصادية مضافة تعمل على بناء الرياضة المصرية بالطرق الحديثة لتنمية المواطن المصرى بدنيا ونفسيا وفكريا ووجدانيا وتحقيق الانتصارات المصرية فى المحافل الدولية والوصول الى العالمية من خلال:

- توفير ما يتطلبه الوصول بالإستثمار الرياضي إلى تحقيق العائد الإقتصادي الذي يعين المنظومة الرياضية على تحقيق أهدافها في المجتمع المصرى.
- إعطاء المساحة لتكوين منظومة رياضية قوية الأركان من خلال تنمية الجانب الإقتصادي لها.

- الاعتماد على البرامج والخطط والمشروعات الإستثمارية القابلة للتنفيذ بالهيئات الرياضية.
- توفير العائد الإقتصادي الذي يساعد المنظومة الرياضية من تطوير المنشآت والأجهزة والأدوات وميادين التدريب المؤثرة المساهمة فى تحقيق الانجاز الرياضي.
- إعداد تشريعات ونظم ولوائح تشجع على الإستثمار وتضمن زيادة حجم الإستثمارات في المجال الرياضي.

- **الرسالة:**

العمل على حدوث تحول جذري في صناعة الرياضة المصرية وأن تتحول من نشاط مستهلك إلي نشاط إقصادي يماثل كافة الأنشطة الاقتصادية الأخري والأخذ بالأساليب الحديثة في الإدارة والتسويق والتمويل لبناء صناعة واعدة وسوق جديدة يحقق الإستثمار فيها التنمية والتطوير للرياضة المصرية من خلال:

- تحويل فكرة الإستثمار في المجال الرياضي إلى وسيلة لتحقيق التقدم في المجال الرياضي على مختلف المستويات.
- إظهار دور وأهمية الإستثمار في المجال الرياضي فى تنمية موارد التمويل الذاتية للهيئات الرياضية.
- خوض التجارب في مجالات الإستثمار الرياضي من خلال إستراتيجية قائمة على التخطيط العلمى.
- توظيف الموارد والإمكانات المادية والبشرية التوظيف الأمثل في مشروعات إستثمارية تحقق عائد مادي.
- إنشاء المشروعات الإستثمارية في المجال الرياضي وفقاً لأهداف ثابتة تتحقق من خلال برامج وأنشطة دائمة التنوع والتجويد لمواجهة إحتياجات السوق الرياضي.
- تطوير وتحديث مكونات النظم الإستثمارية بالمجال الرياضي في ضوء تطورات العصر الراهن.
- وضع آليات وبرامج إستثمارية من شأنها تنشيط المجال الرياضي.
- التعاون مع الهيئات التجارية والإستثمارية الخاصة والحكومية في إنشاء مشروعات إستثمارية في المجال الرياضي.
- خلق أليات لضمان جودة الخدمات الرياضية التي تقدمها البرامج والمشروعات الإستثمارية في المجال الرياضي.

- تطوير قاطرة التنمية الرياضية والتي ترتكز على تحقيق عائد إقتصادي بجانب العائد الإجتماعي لمواجهة التطورات المعاصرة والتى تفرض على الرياضة المصرية المشاركة بندية وفاعلية على المستوى الدولي.

- محاور الاستراتيجية:

المحور القانونى:

وهو ضرورة توافر المناخ القانونى للاستثمار فى المؤسسات الرياضية وكذلك ضرورة وجود تشريعات خاصة تنظم العمل بالاستثمار الرياضى بالمؤسسات الرياضية ووجود حوافز تشجيعية للاستثمار الرياضى باصدار قوانين ولوائح لهذا الغرض.

محور الوعى بالاستثمار:

يجب ضرورة تنمية الوعى باهمية الاستثمار الرياضى من خلال المؤسسات الرياضية للمستثمرين والمسئولين فى مجالات التربية البدنية والرياضة.

السياسة المتبعة بالمؤسسات الرياضية:

ضرورة وضوح اهداف المؤسسات الرياضية بالنسبة لكل من الهواية والاحتراف وضرورة تحديد سياسة واضحة للاستثمار فى المؤسسات الرياضية من قبل وزارة الشباب والتوافق بين اهداف المؤسسات الرياضية من قبل وزارة الشباب والاهداف الواقعية الحالية لهذه المؤسسات الرياضية.

المحور الفنى:

ضرورة وجود مركز معلومات لاجراء دراسات الجدوى للمشروعات الخاصة بالاستثمار الرياضى بالمؤسسات الرياضية وتحديد اشكال وانواع الاستثمار الرياضى بالمؤسسات الرياضية للتعرف على دور كل من الجماهير والمستفيدين على نوع النشاط والاستقرار الادارى والنتائج.

الاجراءات الادارية:

ضرورة وجود جهاو ادارى للاستثمار الرياضى والتسويق بالمؤسسات الرياضية والحد من التدخل الحكومى فى سياسة المؤسسات الرياضية.

معوقات الإستثمار في المجال الرياضي:

معوقات ادارية

- يحتاج تطبيق الاستثمار الرياضي الى تطوير الصناعات في المجال الرياضي من خلال سياسات واضحة حول موقف الحكومة من خصخصة هذا القطاع.

- ان عدم وضوح المنهج بانسبة للمجال الرياضي جعل آليات ووسائل الاستثمار في القطاع الصناعي غائبة حتى الان.
- تأرجح القرار الاقتصادي وعدم وجود جهة مرجعية واضحة في المجال الرياضي يمكنها من اتخاذ القرار المناسب يؤثر على اتخاذ القرار الخاص بالاستثمار الرياضي.
- تعاقب مجموعة حكومات غير مستقرة زمنيا يؤثر على اتخاذ القرارات طويلة الاجل في المجال الرياضي والمرتبطة بالاستثمار الرياضي.
- عدم وجود هيئات بحثية للتطوير في المجال الرياضي يؤثر على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الرياضية في السوق العالمية.
- يجب ان تكون المؤسسات الرياضية مؤسسة تجارية محكومة بالقانون الوطني للدولة.
- عدم الاعتماد على التسويق الالكتروني يعد عائقا في دعم الفرق اقتصاديا واكسابها ميزة تنافسية.
- عدم توفير وتدريب الكوادر الادارية اللازمة القائمة على الاستثمار الرياضي.
- تخوف العديد من المستثمرين من الاجراءات الروتينية المعقدة المتعلقة بعمليات الاستثمار في المجال الرياضي.
- عدم وضوح آليات فض المنازعات في مجال الاستثمار بالمجال الرياضي.
- عدم وجود تنسيق بين الجهات الحكومية والهيئات الاهلية لخدمة هذا النوع من الاستثمار.
- قلة الانشطة الجماهيرية التي يمكن الاستثمار فيها.
- عدم وجود السياسات التنظيمية الواضحة للعمل الاداري والفني داخل ادارة المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.

معوقات فنية

- افتقار الصناعة الرياضية الى المستوى المعياري المنتظم في الانتاج والمرتبطة بالاحتراف الرياضي.
- توجد حاجة شديدة الى التكنولوجيا اللازمة لضمان الاستمرار ومن ثم التطوير في صناعة الرياضة المرتبطة بالاستثمار الرياضي.
- عدم توفر الوعي الاستثماري والذي يؤثر بدوره في السوق العالمية الفعالة في المجال الرياضي.
- عدم وجود استراتيجية واضحة طويلة المدى لدى الجهات المسؤولة عن الرياضة للاستثمار في المجال الرياضي.
- يؤثر الاعلام الرياضي على ترويج الاستثمار في الدولة.

- عدم وجود خطة او خريطة استثمارية توضح نوع ومكان الانشطة التي يمكن الاستثمار فيها.
- قلة وجود المراكز المتخصصة في دراسة هذا النوع من الاستثمار.
- عدم وجود دراسات جدوى سابقة يمكن الاستفادة منها.
- التركيز على البرامج الاستثمارية المتعلقة بكرة القدم فقط دون الاهتمام بمختلف الالعاب الرياضية.
- عدم توافر البيانات التي تساعد على اجراء دارسات جدوى سليمة.

معوقات مالية

- عدم وجود الاستثمار المحلي المرموق في الصناعة الرياضية المرتبطة بنظم الاحتراف الرياضي
- تخوف الاستثمار الاجنبي من الدخول بشكل مكثف في المجال الرياضي لصعوبة تحديد الفترة الزمنية اللازمة لاستمرار عمل المشروعات الاستثمارية بالمجال الرياضي.
- عدم وجود تخطيط لاستخدام رأس المال المتاح في المجال الرياضي.
- عدم تقديم البيانات المالية للارباح والخسائر السنوية بشفافية في الهيئات الرياضية.
- عدم وجود سياسات ضريبية مشجعة تتضمن اعفاءات ضريبية للشركات الرياضية لمدة محددة.
- عدم وجود اسواق مالية يسهل بها تداول (الاوراق المالية) الاسهم والسندات في المجال الرياضي.
- تباطؤ البنوك في المشاركة في دعم وتمويل المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.
- الازمات الاقتصادية العالمية وانخفاض ايرادات الشركات.
- عدم وجود ضمانات كافية بالمكاسب المالية التي يمكن ان يحققها هذا النوع من الاستثمار.

معوقات قانونية

- عدم وجود المحددات القانونية المرتبطة بملكية وحجم الشركات الخاصة وحجم الاستثمار الاجنبي المسموح به في المجال الرياضي.
- عدم وجود محكمة رياضية للفصل في المنازعات في المجال الرياضي.
- عدم وجود اطر قانونية امام توسيع مشاركة القطاع المصرفي في تمويل بعض انشطة القطاع الرياضي.
- عدم وجود تشريع قانون للاستثمار في المجال الرياضي يكون واضح وشامل.

- عدم وجود صيغة قانونية موحدة بحيث توضح حقوق كلا من اطراف التعاقد في الرعاية الرياضية.
- عدم تحديد قانون الرياضة مهنية الاحتراف في مختلف الالعاب الرياضية.
- عدم وجود آليات تشريعية وقانونية لفض المنازعات في مجال الاستثمار الرياضي.
- عدم وضع بنود بالقانون تساعد الهيئات الرياضية على اقامة مشروعات استثمارية.
- عدم وضع لوائح ومعايير تنظيم عملية حقوق البث والرعاية والتسويق.
- عدم وجود اللوائح والقوانين التي تعمل على تسهيل منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.
- عدم وجود مناخ تشريعي يضمن تنفيذ المشروعات والبرامج الاستثمارية في المجال الرياضي.

التحليل البيئى للاستثمار الرياضى:

الوضع الراهن للإستثمار في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية:

أ- جوانب القوة الخاصة بعملية الإستثمار بالمجال الرياضي:

- البنية التحتية للمنشآت الرياضية.
- وجود خطط حكومية داخل وزارة الشباب والرياضة للتخطيط المنشئات الرياضية
- الدعم المالى والفنى للأندية والاتحادات الرياضية لتنفيذ برامجها الاستثمارية
- تقديم التسهيلات والموافقات الادارية انتفيذ برامج الاستثمار فى المجال الرياضى
- وجود منظومة للاحتراف الرياضى فى مصر.
- وجود كوادر ادارية فى المجالات الرياضية المختلفة
- وجود بحوث ودراسات علمية مؤهلة للعمل فى المجالات الرياضية المختلفة
- النشرات والكتب الدورية بالوزارة حول الاستثمار الرياضى

ب- جوانب الضعف التي تواجه عملية الإستثمار بالمجال الرياضي:

- ندرة الكوادر الإدارية المتخصصة في إدارة برامج الإستثمار الرياضي.
- عدم وجود قوانين ولوائح واضحة خاصة بالإستثمار في المجال الرياضي.
- التركيز على البرامج الإستثمارية المتعلقة بكرة القدم.
- عدم وضوح آليات فض المنازعات في مجال الإستثمار الرياضي.

- عدم وجود إستراتيجيات طويلة المدى في المجال الرياضي واضحة.
- عدم كفاية المميزات المقدمة من قبل الوزارة لتشجيع وجذب الإستثمار في المجال الرياضي.
- عدم موضوعية بعض القرارات المتعلقة بعمليات الإستثمار في المجال الرياضي.

ج- جوانب الفرص المتاحة الخاصة بعملية الإستثمار بالمجال الرياضي:

- وجود عدد كبير من الرياضيين.
- وجود عدد كبير من الجماهير المحبة للرياضة.
- وجود عدد كبير من الأندية.
- وجود وعي رسمي وأهلي بمفهوم وأهمية الإستثمار في المجال الرياضي.
- توافر رؤوس الأموال التي تسعى نحو الإستثمار في المجال الرياضي.
- تعاظم الإنجاز الرياضي المصرى فى ظل الاستقرار الذى تعيشه مصر حاليا.
- مساندة الإعلام الرياضي (المقروء والمرئي)
- قوة الدوري المصرى لكرة القدم.
- تزايد وسائل الإعلام الرياضي (المقروء- المسموع – المرئي).
- النمو السكاني المتزايد.
- الموقع الجغرافي المميز لجمهورية مصر العربية.

د- جوانب التهديدات التي تؤثر على سير عملية الإستثمار بالمجال الرياضي:

- عدم تفاعل بعض الهيئات الحكومية الأخرى مع توجهات الوزارة تجاه عملية الاستثمار في المجال الرياضي.
- وجود قصور فى حفظ حقوق الشركات الاستثمارية العاملة في مجال تصنيع المنتجات الرياضية وذلك فيما يخص حقوق العلامات التجارية.
- وجود تداخل في المفاهيم ما بين الاستثمار والتسويق الرياضي لدى بعض المستثمرين في المجال الرياضي.
- تباطؤ البنوك في تمويل ودعم المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.
- الأزمات الإقتصادية العالمية وإنخفاض إيرادات الشركات.
- تاخر تنفيذ برامج الخصخصة في المجال الرياضي.
- عدم وضوح العلاقة بين الوزارة من جهة والأندية والإتحادات من جهة أخرى.

- قصور في الإدراك الشخصي بجدوى وأهمية الإستثمار في المجال الرياضي لدى بعض رجال الأعمال.

القرارات التشجيعية والتحفيزية للاستثمار الرياضى:

ضرورة وجود القوانين واللوائح والقرارت التى تشجع وتحفز الاستثمار الرياضى بالمؤسسات الرياضية توافر الاساليب المختلفة لتحفيز وتشجيع المستثمرين فى مجالات التربية البدنية والرياضة، وضع استراتيجية لتشجيع الاستثمار الرياضى بالمؤسسات الرياضية.

محور التمويل:

توافر مصادر التمويل المختلفة وجود نظام مالى للاستثمار الرياضى للمؤسسات الرياضية وزيادة الموازنة المخصصة للاستثمار الرياضى بالمؤسسات الرياضية.

محور البنية الاساسية (التحتية):

ضرورة توافر المنشات والادوات والاجهزة اللازمة والمناسبة لتشجيع الاستثمار الرياضى بالمؤسسات الرياضية المختلفة.

المحددات الرئيسية للاستراتيجية:

١- المحددات الاقتصادية:

هى العوائد والنتائج المرتبطة بالمجال الرياضى ومعدلات الاستهلاك واحتياجات السوق ومدى توافر الوكلاء الرياضيين والسماسرة والمسوقون ومدى سماح النظام الاقتصادى بدعم الاستثمار ونظم الانتاج للبطولات والبرامج الرياضية ودرجة وحدة المشكلات الاقتصادية فى المجال الرياضى ومدى بساطة الاجراءات ومدى وعى رجال الاعمال.

٢- المحددات السياسية:

مثل مدى اقتناع القيادة السياسية باهمية الرياضة والاستقرار الامنى فى الدولة وانعكاس ذلك على توفير مناخ جيد للاستثمار.

٣- المحددات الاجتماعية:

اى مدى التقارب الطبقى للعاملين فى المجال الرياضى والمستوى التعليمى والمستوى الصحى للعاملين والوعى الاعلامى لدى العاملين والمستفيدين.

٤- المحددات السكانية:

عدد السكان فى المحيط المرتبط بالمنظمات الرياضية المعنية بالاستثمار ومدى الوعى بالرياضة والاهتمامات ومستقبل عدد السكان المرتبط بالنمو السكانى.

٥- المحددات العالمية:

مدى الاتفاق او الاختلاف بين التنظيم الرياضى المصرى ونظيره العالمى، ومدى وحجم الاستثمار العالمى فى المجال الرياضى، ومدى قدرة التنظيم الرياضى على الاستثمار على المستوى العالمى سواء من تسويق واحتراف وتشفير وتنظيم بطولات وغيره بالاعتماد على الاساليب العالمية الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة.

٦- المحددات البيئية:

مدى استطاعة التنظيم الرياضى فى اطار منظماته الرياضية باختلاف انواعها للحد من التلوث البيئى من خلال دعم الروح الرياضية وزيادة المساحات الخضراء.

- أهداف الإستراتيجية:

- الأهداف العامة:

تستهدف إستراتيجية الإستثمار في المجال الرياضي توفير المناخ والبيئة والتنظيم الملائم لدخول إستثمارات كبيرة لصناعة الرياضة تعمل علي تطوير وزيادة القدرات في البنية الأساسية للرياضة و أساليب الإدارة والتشغيل وزيادة القيمة المضافة لكافة الإمكانات الموجودة حالياً بما يحقق طفرة ملموسة علي مستوي الممارسة العامة والبطولة الرياضية وتنطلق هذه الأستراتيجية من التأكيد علي الطابع الأهلي للهيئات الرياضة وضرورة مشاركة القطاع الخاص بالإستثمارات والمشاركة في الإدارة لحدوث التنمية في صناعة الرياضة وتوفير كافة السبل والإمكانات لتنمية مصادر التمويل الذاتي .

وفي هذا الإطار فأن الإستثمار في المجال الرياضي يسعي إلي تحقيق الأهداف التالية:-

١. مواكبة التطور العالمي في إطلاق حرية الإستثمار الرياضي وحمايته وإطلاق وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الإستثمار في صناعة الرياضة.
٢. مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية لصناعة الرياضة لتحقيق الأهداف المشتركة.
٣. إستثمار وإدارة وتطوير كافة منشآت البنية الأساسية للرياضة في كل مؤسسات الدولة بشكل إقتصادي مما ينعكس علي جودة وكفاءة الخدمات الشبابية والرياضية المقدمة.
٤. تشجيع المشروعات والبرامج الإنتاجية بين الهيئات الرياضية والقطاع الخاص والتي تكفل التمويل الذاتي للأنشطة وتطوير الأداء.
٥. الإرتقاء بمستوي الأداء للكوادر البشرية في صناعة الرياضة من خلال التأهيل العلمي الحديث الذي يواكب التطور العالمي.

٦. تطوير وتحديث شبكات الأتصال وقواعد المعلومات للهيئات الرياضية والشبابية وصولاً إلي إستخدام التكنولوجيا في إدارة كافة عناصر صناعة الرياضة والربط مع وزارة الإستثمار كأحد مجالات الإستثمار.

٧. إتاحة الفرص للقطاع الخاص في الكشف المبكر عن الموهوبين رياضياً وتبنيهم ورعايتهم رياضياً للوصول بهم إلي المستويات العالمية.

٨. توفير الإستثمارات ومصادر التمويل لصناعة البطل الأولمبي.

- **الاهداف التخصصية:**

أولاً: أهداف طويلة المدى:

- إنشاء مشروعات إستثمارية في المجال الرياضي تحقق عوائد ربحية تفوق معدلات التضخم وتناقص القوة الشرائية لرأس المال المستثمر.
- توفير موارد مالية ذاتية متعددة ذات عائد إقتصادي مجزي للمنظومة الرياضية مع ضمان استمرارية الحصول على النقد والدخل والعمل على زيادته.
- إكتشاف كافة الفرص الإستثمارية المتاحة في المجال الرياضي.
- وضع قانون للإستثمار في المجال الرياضي.
- تحديث وتطوير وإستكمال كافة المنشآت الرياضية التابعة للوزارة.
- إنشاء قاعدة معلومات تضم كافة البيانات الخاصة بالمنشآت الرياضية على مستوى الجمهورية والتي يتوفر بها فرص للإستثمار.
- إعداد كوادر رياضية لديها القدرة على إدارة وتنفيذ المشروعات الإستثمارية بكفاءة.
- إزالة الإلتباسات والأخطاء المفاهيمية المتعلقة بالإستثمار في المجال الرياضي لدى المستثمرين.

ثانيًا: أهداف قصيرة المدى:

- توفير الدعم المالي لوضع خطط وبرامج الإستثمار في المجال الرياضي.
- حصر المنشآت الرياضية ووضعها بخريطة واضحة المعالم.
- إيضاح أهمية خريطة المنشآت الرياضية.
- تدعيم المفاهيم المتعلقة بأهمية الإستثمار في المجال الرياضي.
- تيسير مفاهيم الإستثمار في المجال الرياضي والتأكيد على ربط العائد بالتكلفة كأسلوب جديد لإدارة المنشآت الرياضية وإدارة مواردها ذاتيًا.

- إجراء بعض التعديلات على قانون الهيئات الرياضية لتقديم حوافز إستثمارية تشجع الإستثمار في المجال الرياضي.
- استغلال الفرص المتاحة للإستثمار بالمنشآت الرياضية لإنشاء بعض المشروعات الإستثمارية.
- وضع صياغة جديدة للرسائل الاعلامية الخاصة بالوزارة من شأنها تشجيع المستثمرين على الإستثمار في المجال الرياضي.
- دراسة خريطة المنشآت الرياضية لتحديد المشروعات الإستثمارية التي يمكن البدء بها.
- إجراء البحوث والدراسات العلمية في مجال الإستثمار في المجال الرياضي للوقوف على أفضل أساليب الإستثمار التي يمكن إستخدامها في المجال الرياضي.
- الاعتماد على كل ما هو جديد من تقنيات تكنولوجية لتوفير متطلبات التقدم العلمى لإدارة المشروعات الإستثمارية في المجال الرياضي.
- تحديد وحصر أكثر المشكلات والمعوقات التى تواجه تنفيذ المشروعات الإستثمارية بالمجال الرياضي ووضع آليات لمعالجتها.

السياسات

١. إزالة كافة المعوقات القانونية والإدارية والتنظيمية والروتين التي تعوق حركة الإستثمار في المجال الرياضي .
٢. الحفاظ علي حقوق الهيئات الرياضية في إستخدام الشعار والسمة من خلال التأكيد علي بدء كافة الهيئات الرياضية والشبابية إتخاذ إجراءات تسجيل حقوق الملكية الفكرية لأسم ولون وشعار الهيئة.
٣. إنشاء كيانات إقتصادية داخل الأندية الرياضية في صورة شركات مساهمة لإدارة وإستثمار الأنشطة الرياضية والترويحية بما يحقق ضخ الأموال لهذه الشركات من المساهمين للإرتقاء بالخدمات الرياضية خاصة قطاع البطولة الرياضة.
٤. التأكيد علي أن كافة الأراضي والأصول الثابتة للهيئات الرياضية ليست للبيع أو الشراء ولكن يمكن مشاركة القطاع الخاص في إستثمارها و إدارتها و تعظيم الإستفادة منها بما يحقق زيادة موارد الهيئات الرياضية دون المساس بحقوق الملكية.
٥. تشجيع الأنتاج الوطني في مجال إنتاج الأدوات والملابس الرياضية مما يجعل أسعارها في متناول أكبر قطاع من المواطنين للإرتقاء بالممارسة العامة للرياضة.
٦. رعاية الموهوبين والأبطال بمشاركة القطاع الخاص.

٧. رفع مستوي الأداء الإداري للهيئات الرياضية وأستخدام الأساليب الحديثة للإدارة والإستفادة بالشركات المتخصصة في هذا المجال.

٨. التأكيد علي حقوق الشركاء والرعاة الممولين للرياضة في مرافقة الفرق والمنتخبات في كافة البطولات والمباريات الرسمية والودية وإبراز مساهمتم في الرعاية.

٩. إتاحة مشاركة أكبر للقطاع الخاص في صناعة الرياضة من خلال فتح المجال أمام المشروعات للإستثمار في كافة مجالات صناعة الرياضة وتقديم التسهيلات والحوافز للإستثمار في مجال الخدمات الرياضية بالمشاركة مع الاتحادات والأندية الرياضية وذلك من خلال.

- تشجيع إنشاء شركات متخصصة في مجال تمويل صفقات وتسويق اللاعبين والمدربين.
- دعم الشركات للحصول علي الترخيص من الاتحادات الدولية كوكلاء للاعبين.
- منح الحوافز لشركات الإعلان وتسويق منشآت وشعار وأسم النادي والاتحاد.
- الترخيص للشركات ببيع تذاكر المباريات لحساب النادي مقابل نسبة من المبيعات.
- التوسع في مشاركة الشركات في إدارة وتشغيل وتطوير الاستادات والمنشآت الرياضية.
- زيادة الوعي والإدراك والتفاهم المشترك بأهمية جذب القطاع الخاص لصناعة الرياضة.
- تشجيع إنشاء شركات متخصصة في الرياضة الترويحية وأنشطة المعسكرات والرحلات الشبابية والرياضية.
- تشجيع إنشاء شركات نظم المعلومات الرياضية لتبادل قواعد البيانات المحلية والعالمية بما يخدم برامج تطوير الرياضة.

١٠. تشجيع دخول البنوك في المساهمة في رؤوس أموال الشركات المستهدف إنشاؤها للإستثمار في صناعة الرياضة وإعتبار المجال الرياضي أحد المجالات الهامة التي يجب توفير التمويل لها نظراً لعائداتها الاقتصادية المتوقعة وذلك من خلال : -

- إعداد دراسات الجدوي اللازمة والخاصة بالشركات المنشآة في صناعة الرياضة .
- المساهمة بحصة في رؤوس أموال تلك الشركات .
- الترويج لباقي رأس المال وفق أساليب الطرح التي تتناسب معها .

- المعاونة في توفير التمويل الإضافي اللازم لتلك الشركات من خلال منح القروض أو طرح السندات أو زيادة رأس المال .
- إتخاذ الإجراءات التنفيذية لإنشاء هذه الشركات .
- التوسع في مشاركة شركات التأمين علي اللاعبين والمدربين والحكام والمنشآت .
- إدراج المجال الرياضي ضمن مجالات تمويل الصندوق الاجتماعي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- الإكتتاب في سندات الشباب والرياضة وفق ما نص عليه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بشأن صندوق التمويل الأهلي .

١١. تطوير الجانب التشريعي المتعلق بدفع الإستثمار في الرياضة نحو آفاق عالمية وجذب رؤوس الأموال المصرية والأجنبية للإستثمار في صناعة الرياضة وإلغاء كافة النصوص المعوقة للإستثمار في الرياضة وذلك من خلال :

- النص صراحة علي جواز قيام الاتحادات الرياضية أن تستثمر من أموالها الثابتة والمنقولة في المشروعات بهدف تحقيق الربح .
- النص علي جواز إنشاء شركات مساهمة داخل الأندية الرياضية.
- النص علي تشجيع إنشاء الأندية الرياضية الخاصة المملوكة للأفراد والشركات وإشراكها في مسابقات الاتحادات الرياضية وتمتعها بنفس مميزات الأندية الأهلية.
- النص علي تقنين وضع الاحتراف الرياضي للاعبين وإعتباره أحد مجالات العمل في المجتمع وأن تكون عقود العمل تنظم العلاقة بين أطراف العقد.
- إضافة الإستثمار في المجال الرياضي ضمن مجالات قانون ضمانات وحوافز الإستثمار والذي من شأنه أن يجعل المجال الرياضي من المجالات الجاذبة للإستثمار.
- تحديد مفهوم الرعاية الرياضية وإعتباره من ضمن مجالات قانون حوافز الإستثمار.
- النص علي حق مشاركة أي هيئة أو شركة أو أفراد بفرق رياضية في مسابقات الناشئين والشباب بالاتحادات الرياضية حتي وإن لم تكن مشهرة وفق قانون الهيئات الرياضية لتوسيع قاعدة الممارسة.
- معاملة الهيئات الرياضية معاملة الجمعيات الأهلية بالنسبة للضرائب والجمارك مع إعتبار أنها هيئات أهلية تقدم خدمات للمجتمع وذلك من خلال إعفاء الأدوات

والملابس الرياضية للأتحادات والأندية ومراكز الشباب من الضرائب والرسوم الجمركية وكذا ما تتلقاه من هدايا أو هبات أو معونات من الخارج في هذا الشأن.

- النص علي التصريح بإنشاء نظام التوقعات في مجال الرياضة وفق الفتوي الصادرة من دار الإفتاء في هذا الشأن.
- النص علي تحديد رسوم تنمية موارد صندوق رعاية الأبطال من رسوم العضوية وتذاكر المباريات.
- زيادة عدد الحفلات السنوية المصرح إقامتها والمعفاه من الضرائب لتنمية موارد الهيئات الرياضية.
- إعفاء تبرعات رجال الأعمال والرعاه للهيئات الرياضية من الضرائب أسوة بالممول الذي يتبرع للجمعيات الأهلية.
- التصريح للهيئات الرياضية بطرح يانصيب رياضي ومسابقات بجوائز والنص علي إعفاء اليانصيب الرياضي ومسابقات الجوائز التي تصدرها الهيئات الرياضية من أية ضرائب أو رسوم.
- تغليظ عقوبات إستغلال شعار أسم النادي او الاتحاد.

١٢. تطوير وتحديث المنشآت الرياضية حيث تعد البنية الأساسية للرياضة هي حجر الزاوية لنمو صناعة الرياضة ويهدف هذا البرنامج إلي العمل علي أكثر من محور للإستفادة من جميع المنشآت الرياضية وتطوير مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال من خلال: -

- التأكيد علي إستمرار دعم الدولة في التوسع في إنشاء الملاعب والإستادات بكافة مناطق الجمهورية وزيادة الإستثمارات الحكومية في هذا المجال.
- ضرورة تحويل كافة الإستادات والمدن الرياضية والصالات المغطاه وحمامات السباحة ونزل الشباب المتواجدة في كافة قطاعات الدولة إلي وحدات إقتصادية ذات طابع خاص بما يمكنها من تشغيلها وإداراتها بشكل إقتصادي يساهم في رفع العبء عن الدولة بما يسمح في إستخدام الأموال في تحقيق أهداف أخري.
- التوجه نحو مشاركة القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المنشآت الرياضية بما يستهدف تطويرها وزيادة القيمة المضافة.

- مشاركة القطاع الخاص في إعادة تأهيل المنشآت وتركيب البوابات الإلكترونية والشاشات التليفزيونية العملاقة وماكينات إعداد التذاكر الإلكترونية مقابل نسبة من مبيعات التذاكر .
- طرح قطع الأراضي التي تملكها وزارة الشباب والغير مستخدمة للقطاع الخاص لبناء مشروعات رياضية وشبابية ومناطق خدمات للجمهور بنظام ال B.O.T.
- تخصيص أرض الدولة التي تقام عليها الملاعب الرياضية بالمدن الجديدة مجاناً بما يسمح بتوسيع قاعدة الممارسة للرياضة للحفاظ علي الصحة العامة للمواطنين.
- معاملة المستثمرين من الأفراد والشركات التي تقيم ملاعب رياضية معاملة الأندية الرياضية الأهلية من حيث الضرائب ورسوم الخدمات.
- التوجه نحو إنشاء شركة قابضة للإستادات الرياضية والصالات والملاعب الرياضية التي تملكها الدولة لتطوير الإستثمار والإدارة فيها وطرح أسهمها للجمهور.

بعض طرق الاستثمار الحديثة للمنشآت:

تعد فكرة قيام الحكومة بالتنازل عن حقها في إقامة مشروعات بنية أساسية للقطاع الخاص هي فكرة قديمة، بدأت تظهر في الثمانينيات ومن انواعها:

نظام البناء – التشغيل – نقل الملكية (B.O.T)

وهو من أحدث الأساليب المستخدمة حاليا والتي تعمل علي تخفيف العبء عن كاهل الموازنات العامة للدولة بشكل عام وعن العبء الواقع علي ميزانيات الأندية والهيئات الرياضية بشكل خاص، حيث توكل مسئولية تمويل مشروعات البنية الأساسية إلي القطاع الخاص سواء التي تحتاجها الدولة أو يحتاجها النادي أو الهيئة الرياضية الأهلية أو الخاصة، وبالتالي يمكن للحكومة والهيئة الرياضية التخلص من الأعباء التمويلية الخاصة بالمشروعات التي تحتاجها كما يمكن للحكومة أو الهيئة الرياضية الأهلية التخلص من عبء إعداد تصميمات وإنشاء المشروعات بأعلى مستويات التكنولوجيا من خلال قيام القطاع الخاص بتصميم وإنشاء هذه المشروعات وقد ساعد المناخ العالمي المحيط علي ظهور هذا الأسلوب وتشجيع الاعتماد عليه.

مفهوم نظام البناء – التشغيل– نقل الملكية (B.O.T)

وظهرت العديد من الدراسات التي تناولت هذا الأسلوب بالتعريف وكان من أول هذه الدراسات دراسة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، حيث عرفت أسلوب B.O.T بأنه "أحد أشكال تمويل المشاريع، تمنح بمقتضاه حكومة ما – لفترة محددة من الزمان أحد الاتحادات

المالية الخاصة ويدعى شركة المشروع امتيازاً لتنفيذ مشروع معين، حيث تقوم شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدد من السنوات بهدف استرداد تكاليف البناء ، وتحقيق أرباح من تشغيله واستغلاله تجاريا، وفي نهاية فترة الامتياز تنقل ملكية المشروع للجهة مانحة الامتياز

فتعريف مشروعات البوت B.O.T هى نوع من الاستثمار الذي يتولي فيه القطاع الخاص إقامة Build وتشغيل Operate مشروع بنية تحتية كان من المعتاد أن يتولي بناءه وإدارته القطاع العام الحكومي علي أن يتم تحويله Transfer مرة أخرى للحكومة بعد فترة كافية يتم فيها إسترداد رأس المال المستثمر وتحقيق معدل عائد معقول.

كما قامت منظمة التنمية الصناعية للامم المتحدة (اليونيدو) بإعداد دراسة عن أسلوب البناء – التشغيل – نقل الملكية B.O.T حيث عرفت هذا الأسلوب بأنه اتفاق تعاقدي يتولي بمقتضاه أحد أشخاص القطاع الخاص إنشاء أحد مشروعات البنية الأساسية بما في ذلك عملية التصميم والتمويل، والقيام بأعمال تشغيل وصيانة المشروع وتقوم هذه الشخصية بإدارة وتشغيل المشروع خلال فترة محددة من الزمن تسمي فترة الامتياز، حيث يسمح لها خلال هذه الفترة بفرض رسوم مناسبة علي المنتفعين من هذا المشروع، وأية رسوم أخري بشرط ألا تزيد عما هو مقترح في العطاء، وما هو منصوص عليه في صلب إتفاق المشروع، لتمكين هذه الشخصية من استرجاع الأموال التي استثمرتها ومصاريف التشغيل والصيانة بالإضافة إلي تحقيق عائد مناسب علي الاستثمار وفي نهاية فترة الامتياز المحدد تلتزم الشخصية الخاصة بإعادة المشروع للحكومة أو الهيئة الحكومية التي ترغب في تنفيذ المشروعات عليها بنظام B.O.T أو إلي شخصية خاصة جديدة ، يتم اختيارها عن طريق الممارسة العامة.

ولقد ادرج القضاء الإداري علي تعريف عقد التزام المرافق العامة (عقدB.O.T) بأنه عقد إداري تبرمه جهة الإدارة مع أحد الأفراد أو إحدي الشركات لإنشاء وإدارة واستغلال مرفق عام أو لإدارته واستغلاله بعد أن تنشئة الدولة وذلك وفقا لشروط معينة يعود بعدها المرفق إلي الدولة في حالة صالحة لتشغيله واستمراره وتتمتع فيه جهة الإدارة المتعاقدة بسلطات استثنائية لا يتمتع بها المتعاقدون في العقود المدنية ويتحمل الملتزم بنفقات المشروع وأخطاره المالية ويتقاضي عوضا في شكل رسوم يتقاضاها من المنتفعين.

أنواع عقود البناء والتشغيل والتحويل B.O.T :

أولاً عقود البناء – التمليك – التشغيل – التحويل (B.O.O.T) (Build–own–operate–transfer)

هي العقود التي تتيح للمستثمر بناء المشروع وإقامة هياكله ومعداته وتملكه بواسطة شركة مؤقتة تمثل فيها الحكومة وتتولى الإشراف على التأسيس والتشغيل خلال فترة الامتياز وبعد انتهاء هذه الفترة يصبح المشروع ملكية عامة للدولة وتنتهي شركة الامتياز قانونياً

ثانياً :عقود البناء – التشغيل – التحويل : (B.O.T) (Build – operate – transfer)

هى نوع من الاستثمار الذي يتولي فيه القطاع الخاص إقامة Build وتشغيل Operate مشروع بنية تحتية كان من المعتاد أن يتولي بناءه وإدارته القطاع العام الحكومي علي أن يتم تحويله Transfer مرة أخرى للحكومة بعد فترة كافية يتم فيها إسترداد رأس المال المستثمر وتحقيق معدل عائد معقول.

ثالثاً :عقود البناء – التمليك – التشغيل (B.O.O) (Build – own – operate)

وهذه العقود تبرم بين الحكومة والمستثمر أو مجموعة من المستثمرين على إقامة المشروع وتأسيسه وتملكه بواسطة شركة الامتياز تتولى الإشراف على التشغيل وتمثل فيها الحكومة ولا ينتهي هذا النوع من المشروعات بتحويله على الملكية العامة مثل العقود السابقة ، ولكن بعد نهاية الفترة المحددة يتم تجديد الامتياز أو انتهاء العمر الافتراضي للمشروع أو تعويض الدولة المالك عن حصص الملكية وفقاً لتقييم أصول وخصوم المشروع ، ويحق للحكومة بعد ذلك التعاقد مع آخرين على إدارة المشروع من خلال عطاءات مقدمة يتم اختيار أفضلها وفي كافة الحالات تحصل الحكومة على نصيب من الإيرادات التي يحققها المشروع مقابل منح الامتياز ودعم المشروع أمام الجهات المختلفة

رابعاً عقود التصميم – البناء – التمويل – التشغيل (D.B.F.O)(Design Build–Finance–Operate)

بناء على هذا النوع من العقود تتفق الحكومة أو الهيئة الرياضية مع المستثمر على إقامة مشروع البنية الأساسية أو المرفق العام وفقا للشروط الفنية والتصميمات التي تحددها الحكومة أو الهيئات الرياضية للمستثمر بواسطة أجهزتها الاستثمارية ، ويتولى المستثمر الإنفاق على إقامة المشروع وتأسيسه وإمداده بالآلات والمعدات والأجهزة ، ويتولى البحث عن تمويله من أحد البنوك العاملة في الدولة أو من البنوك الخارجية ويقوم بتشغيل المشروع وفقا للضوابط التي تخضع لها الحكومة ، ولا تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد فترة الامتياز مقابل منح الامتياز حيث إن الحكومة تحصل على مقابل الأرض وعلى قيمة أو نسبة عن الإيرادات مقابل منح الامتيازات ويحق للحكومة تجديد الامتياز أو منح الامتياز لمستثمر آخر بشروط أفضل مع دفع التعويض المناسب للمستثمر الخاص المالك للمشروع

خامساً :عقود البناء – التحويل – التشغيل (B.T.O) (Build – Transfer – Operate)

يقصد بهذا النوع من العقود تعاقد الحكومة مع المستثمر الخاص على بناء المشروع أو المرفق العام ثم التخلي عن ملكيته للحكومة التي تبرم معه عقد آخر لإدارة وتشغيل المشروع خلال فترة الامتياز وذلك مقابل الحصول على إيرادات التشغيل وبذلك تصبح الحكومة مالكة إبتداء وليس في نهاية فترة الامتياز كما في عقد البوت B.O.T

سادساً :عقود البناء – التأجير – التحويل (B.L.T) (Build – Lease – Transfer)

حيث تتيح الحكومة الفرصة للمستثمر الخاص لبناء المشروع أو المرفق العام وتأجير المشروع له خلال فترة زمنية معينة بعدها تؤول ملكية المشروع إلى الحكومة ، ويحصل المستثمر على إيرادات المشروع خلال تلك الفترة على أن يسدد القيمة الإيجارية المتفق عليها في التعاقد بين الطرفين طول فترة الامتياز

سابعاً :عقود التحديث – التمليك – التشغيل – التحويل (M.O.O.T)

: (Modernize – own – Operate – Transfer)

بناء على هذا النوع من العقود يتعهد المستثمر الخاص بتحديث أحد المرافق العامة أو أحد مشروعات البنية الأساسية وتطويره تكنولوجيا وفقاً للمستويات العالمية ويصبح مالكاً للمشروع ويتولى تشغيله خلال فترة الامتياز ثم يتنازل عنه للحكومة في نهاية الفترة المحددة دون مقابل، وبالطبع يحصل المستثمر على إيرادات تشغيل المشروع طوال فترة الإمتياز.

ثامناً : عقود التجديد – التمليك – الشتغيل (R.O.O) (Rehabilitate –own– operate):

وفي هذه الحالة يتم التعاقد بين الحكومة والمستثمر الخاص على قيام المستثمر بالاتفاق على تجديد أحد المشروعات العامة التي تحتاجها الدولة وتحتاج إلى التجديد والتدعيم سواء من حيث المباني أو الآلات والمعدات والأجهزة والأثاث ووسائل النقل وغيرها ، وفي هذه الحالة يصبح المستثمر الخاص مالكاً للمشروع ويتولى تشغيله والحصول على إيراداته وذلك مقابل القيمة التي تحددها له الحكومة مقابل انتقال الملكية من الدولة إلى المستثمر الخاص وبذلك تستخدم هذه العقود في إطار برامج الخصخصة للمشروعات العامة المتعثرة والتي تعجز إيراداتها عن الإنفاق على التجديد والإحلال ، وفي كافة الحالات تحرص الحكومة على وضع ضوابط لحماية المجتمع والاقتصاد القومي والمستهلكين والعاملين في المشروع سواء بصفة مطلقة أو لفترة محددة

تاسعاً : عقود التأجير – التدريب – التمويل (L.T.T) (Lease – Training –Transfer):

بناء على هذا النوع من العقود يقوم القطاع الخاص بتمويل إقامة المشروع وتدريب العاملين التابعين للدولة ثم تأجير المشروع للحكومة لتقوم بتشغيله خلال فترة زمنية معينة تعود ملكية المشروع إلى القطاع الخاص بعد ذلك ويستخدم النوعين الآخرين من العقود حالياً في معظم دول المجموعة الأوربية بدلاً من نظامي (B.O.T) ، (B.O.O.T) وذلك بعد أن تبين وجود بعض السلبيات المرتبطة بهما عند التطبيق العملي.

عاشراً إعادة التأهيل والامتلاك والنقل (R.O.T) (Rehabilitate, own, and Transfer)

وبناء على هذا النوع يأخذ المستثمر مشروعا قائما بذاته ولكنه مستهلك ويحتاج إلى إعادة هيكلته وتأسيسه ثم يقوم بتأهيله وإمتلاكه فترة معينة يستطيع تحصيل ما أنفقه على إعادة الهيكلة ثم يتم نقل المشروع مرة أخرى للدولة.

- متطلبات تطبيق الإستراتيجية:

أولاً: الإمكانات البشرية:

- الكوادر الفنية المتخصصة في مجال الإستثمار و التسويق الرياضي
- متخصصين في إجراء دراسات الجدوى للمشروعات الإستثمارية.
- متخصصين في مجال تقييم الجدوى الإقتصادية لعقود الرعاية وكيفية إبرامها.
- الكوادر الفنية المتخصصة في التخطيط للمشروعات الرياضية.
- إداريين رياضيين للإشراف على ادارة متابعة وتنفيذ المشروعات الرياضية الإستثمارية.
- متخصصين في وضع الموازنات المالية، و المعالجات الإحصائية
- الخبراء الأكاديمين في مجال الإدارة الرياضية والإستثمار والتسويق الرياضي.

ثانياً: الإمكانات المادية والإقتصادية:

- اعتماد المبالغ المالية التي تسمح بإقامة المشروعات الإستثمارية.
- تخصيص الأراضي التي تسمح بإقامة المشروعات الإستثمارية عليها.
- تسهيل الإجراءات البنكية الحصول على القروض الخاصة بإنشاء المشروعات الإستثمارية في المجال الرياضي.
- المعدات والأدوات الخاصة بإنشاء المشروعات الإستثمارية.
- الأدوات والأجهزة الرياضية المطلوبة لتجهيز المنشآت الرياضية التابعة للمشروعات الإستثمارية.
- أجهزة حاسب آلي مجهزة لبناء قواعد المعلومات التي تخدم المشروعات الإستثمارية.
- وسائل الإتصال الخاصة بإنشاء شبكة إتصال تربط بين إدارة المشروعات الإستثمارية والمنشآت التابعة لها.
- وسائل نقل تخدم المشروعات الإستثمارية.
- خريطة توضح المنشآت والأماكن التي يمكن الإستثمار بها.
- تحديد المنشآت الرياضية التابعة للوزارة التي يمكن استخدامها في المشروعات الإستثمارية.

ثالثاً: الإمكانات التنظيمية:

- توافر آليات الحصول على المعلومات التي تحتاجها إدارة المشروعات الإستثمارية والمتصلة بنطاق عملها ومجال اختصاصها وطبيعة الأهداف والغايات التي قامت من أجلها.
- المسئوليات الممنوحه لجميع العاملين بإدارة المشروعات محددة وموزعة توزيعاً سليماً وفقاً لما يتمتعون به من كفايات مهنية مناسبة.
- تحفيز إدارة المشروعات الإستثمارية على رفع كفاءة استخدامها للإمكانات والموارد المتاحة لتعظيم إنتاجيتها.
- توافر السبل التظيمية لتحريك الأموال واستثمارها في المشروعات المقررة بهدف تكوين محفظة استثمارية متنوعة للصرف.
- توافر الهيكل البشري لإدارة المشروعات الإستثمارية من حيث الأعداد والتخصصات ومستويات الأداء لتحقيق الأهداف العامة.
- وضع هياكل تنظيمية مرنة ولامركزية لإدارة المشروعات الإستثمارية في المجال الرياضي.
- وضع آلية للتنسيق بين إدارة المشروعات الإستثمارية والهيئات الحكومية المختلفة التي ترتبط معها بعلاقات وبروتوكلات خاصة بتنفيذ وتمويل المشروعات والبرامج الإستثمارية.
- تحديد إجراءات نظامية تضمن السرعه في إنجاز التعليمات التي يكلف بها العاملون بإدارة المشروعات الإستثمارية.
- وجود سياسات تنظيمية واضحة للعمل الإداري والفني داخل إدارة المشروعات الإستثمارية.
- يتم تنفيذ إجراءات إدارة المشروعات الإستثمارية وفقاً لخطة زمنية واضحة المعالم.
- وضوح الأهداف الإستراتيجية لإدارة المشروعات الإستثمارية لجميع العاملين القائمين على الإشراف ومتابعة وتنفيذ البرامج الإستثمارية المقررة.
- تسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بتنفيذ المشروعات والبرامج الإستثمارية.
- توافر وسائل فائقه الجودة يمكن من خلالها تقويم الأداء الإداري والفني المتكامل لإدارة المشروعات الإستثمارية والنتائج والإنجازات المرحليه والمستقبليه.
- وجود سياسه واضحة بشأن تدريب الموارد البشرية واستكمال المتطلبات الفنية والتقنية المستقبليه اللازمة.

- الاعتماد على المفاهيم الإدارية الحديثه في مراعاه توجهات السوق الرياضي في كل ما يتخذه من قرارات بشأن برامج العمل.
- مراجعة وتقويم العلاقات القائمة مع الجمهور في ضوء نتائج الرصد والتحليل واتخاذ إجراءات إعادة هيكلتها.
- إعداد بطاقات وصف الوظائف التي توضح مهام كل فرد بالهيكل التنظيمي والخبرات والخصائص الضرورية للأداء المتميز لتلك المهام.
- تطبيق مفاهيم وأساليب إدارة الأداء بما تتضمنه من تحديد أهداف الفرد والجماعة ، وتوفير متطلباتها ثم المتابعة والتقييم والمحاسبة على النتائج والإنجاز.
- تعميق وتكثيف إهتمام القيادات الإدارية للمشروعات الإستثمارية بقضايا تنمية الموارد البشرية ورفع المستوى التنظيمي والإداري للمسئولين عنها.
- التخطيط والتطوير والتحديث لرفع كفاءة الأداء واستثمار الطاقات الإبداعية للعاملين بإدارة المشروعات الإستثمارية.

رابعاً: الإمكانات المتعلقة باللوائح والقوانين:

- توفير مناخ تشريعي يضمن تنفيذ المشروعات والبرامج الإستثمارية في المجال الرياضي.
- وجود لوائح داخلية لإدارة المشروعات الإستثمارية تتناسب مع التشريعات والقوانين التي تحكم مجال الإستثمار.
- توفير اللوائح والقوانين التي تسهل من منح التراخيص للمشروعات الإستثمارية.
- وضع بنود بالقوانين الخاصة بالهيئات الرياضية تساعد على إقامة المشروعات الإستثمارية في المجال الرياضي.
- وضع قوانين ولوائح من شأنها تأمين الإستثمارات في المجال الرياضي.
- تحديد آليات تشريعية وقانونية لفض النزاعات في مجال الإستثمار الرياضي.

خامساً: الإمكانات المتعلقة بالإعلام:

- تنظيم حملة إعلامية لتوضيح العوائد الخاصة بالإستثمار الرياضي من أجل تشجيع المستثمرين ورؤس الأموال على الإقبال نحو الإستثمار بالمجال الرياضي.
- التوضيح الإعلامي لفرص الإستثمار المتاحة في المجال الرياضي.
- إنشاء مركز إعلامي خاص بإدارة المشروعات الإستثمارية لتوضيح العائد الإقتصادي من تنفيذ تلك المشروعات.
- توجيه حملة إعلامية لتدعيم المفاهيم المرتبطة بالإستثمار في المجال الرياضي كالرعاية والشراكة والخصخصة والإحتراف.

- **البرنامج الزمني للاستراتيجية:**

- تحديد الهدف المنشود من البرنامج.
- المشاركون فى تنفيذ البرنامج (المهام والمسئوليات).
- مكان تنفيذ البرنامج.
- توقيت تنفيذ البرنامج.
- تقسيم الإستراتيجية وفقاً لمراحل زمنية محددة متتابعة.
- حساب الوقت الاجمالى لتنفيذ البرنامج التدريبي مع الأخذ فى الاعتبار مقدار التداخل الزمنى بين تنفيذ البرامج وبعضها.
- وضع برنامج تفصيلى للتنفيذ.
- تقدير الوقت اللازم لكل مرحلة من التنفيذ وفقاً لدراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الإستثمارية.
- تحديد توقيت بدأ وإنتهاء كل مرحلة وربط تلك البرامج مع بعضها البعض.

- **عوامل المحافظة على إستمرارية تنفيذ الإستراتيجية:**

- تطوير المهام والرؤية وإعطاء الأولويات لأنشطة التحسين المستمر.
- ضمان تطوير نظام إدارة المشروعات الإستثمارية باستمرار.
- التفاعل الدائم بين إدارة المشروعات الإستثمارية والهيئات التي يتم تطبيق البرامج والأنشطة بها.
- تحديد واختيار التغيرات المطلوب تنفيذها بإدارة المشروعات الإستثمارية.
- الاستناد على الاحتياجات والتوقعات الحالية والمستقبلية لتنفيذ المشروعات الإستثمارية.
- الاعتماد على قاعدة معلومات وبيانات يتم تحديثها بصفة دورية.
- تطوير وتحديث ومراجعة السياسة الاستراتيجية.
- المحافظة المستمرة على تطوير قدرات ومهارات الكوادر الإدارية والفنية بإدارة المشروعات الإستثمارية.
- الإدارة الجيدة والإقتصادية للموارد المالية.
- إدارة المنشآت والصالات والأدوات الرياضية المستخدمة في المشروعات الإستثمارية والمحافظة عليها.
- التعرف على مشاكل ومطالب واحتياجات واهتمامات القائمين على تنفيذ المشروعات الإستثمارية بإستمرار.
- مراجعة مؤشرات الأداء الاستراتيجية.

- العمل زيادة الوعى لدى الجماهير و خاصة المستثمرين بالعائد من الاستثمار فى المجال الرياضى وذلك من خلال النشرات و المطبوعات او بعض البرامج التلفزيونية بالبرامج الرياضية.
- ضرورة التوسع فى تطوير البنية التحتية بالهيئات الرياضية بما يتناسب مع متطلبات تطبيق النظم الإستثمارية الحديثة .
- ضرورة توسيع قاعدة السلطات والمسئوليات الممنوحة للمديرين والكوادر الإدارية بالهيئات الرياضية فى إتخاذ القرارات المالية و الحيوية وخاصة التى تتعلق بعمليات الاستثمار.

- التحديات التى قد تواجه الاستراتيجية أثناء التنفيذ:

- قلة الكوادر التدريبية الواعية التى تستطيع تنفيذ الاستراتيجية.
- عدم توافر الأجهزة والأدوات الحديثة المستخدمة في الدراسات والبحوث المتعلقة بالتعرف على جدوى المشروعات الإستثمارية.
- صعوبة جذب الرأى العام نحو الإستثمار في المجال الرياضي.
- عدم قدرة الكوادر الإدارية والفنية بالوزارة على تنفيذ الخطط طويلة المدى.
- عدم تأهيل الكوادر الإدارية والفنية بصورة دورية.
- الرغبة فى تحقيق أهداف فرعية وعاجلة فى وقت قصير على حساب باقى الخطط الهامة.
- إعتراض العديد من العناصر غير المستفيدة من سياسة التغير المفاجىء.
- مراحل الاستراتيجية قد لا تكون مفهومة لدى والكوادر الإدارية والفنية.

- المعايير الأساسية لتقويم الإستراتيجية:

- تقييم الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية المنفذة بصفة دورية.
- تقييم الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية المنفذة بصورة مفاجئة.
- وضع معايير لمستوى جودة تنفيذ المشروعات الإستثمارية.
- الرقابة المستمرة لكل مرحلة من الاستراتيجية.
- متابعة القادة والكوادر الإدارية والفنية بإدارة المشروعات الإستثمارية للمهام والواجبات وتنفيذ المشروعات بالهيئات.
- تشكيل لجان تابعة للإدارة المركزية المختصة بإدارة المشروعات الإستثمارية لمتابعة تنفيذ القرارات بشأن المشروعات الإستثمارية بالهيئات.
- مطابقة إيرادات المشروعات الإستثمارية بدراسات الجدوى للتأكد من سير العملية التنفيذية للمشروع وفقا لما هو مخطط له.

- اتخاذ الإجراءات التصحيحية وحل المشكلات التي تظهر أثناء تنفيذ المشروعات الإستثمارية بصورة علمية.
- التحديد الدقيق لنقاط القوة والتركيز عليها وتجنب نقاط الضعف وعلاجها.
- تحليل الموقف الحالي لكل مرحلة من مراحل تنفيذ الإستراتيجية والتنبؤ بالموقف المستقبلي.

المراجع العلمية:

اولا: المراجع العربية:

١- اشرف عبدالمعز عبد الرحيم: تقويم اقتصاديات الاندية الرياضية المصرية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ١٩٩٦ .

٢- أشرف محمود حسين العجيلى: معوقات الأستثمار الرياضى فى المجال الرياضى فى ج.م.ع، رسالة ماجستير غير منشوره، كليه التربيه الرياضيه للبنين، جامعه حلون، القاهره، ١٩٩٩م

٣- ايمان مسعد محمد: استراتيجية مقترحة للخصخصة فى ظل العولمة فى ظل عولمة الاعلام الرياضى للقنوات الرياضية، رسالة دكتوراة غير منشورة، ٢٠١٣م.

٤- حسام رضوان كامل : إقتصاديات الاتحادات الرياضية الاولمبية المصرية"دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية، جامعة حلوان،٢٠٠٠م

٥- حسن فاروق خميس: استراتيجية مقترحة لاستثمار وقت الفراغ بمراكز الشباب بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنات بالاسكندرية، ٢٠١٦م.

٦- زكريا مطلك الدوري: الإدارة الاستراتيجية : مفاهيم وعمليات وحالات دراسية، الأردن : دار اليازوري، ٢٠٠٥م

7- سعود سالم جمعة: البناء الاستراتيجي لخصخصة الرياضة بدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٣

٨- طاهر الغالبي: إستراتيجية الأعمال، مدخل تطبيقي، دار الثقافة،الأردن، ٢٠٠٦

٩- كمال درويش واخرون: اقتصاديات الرياضة، مطبعة الانجلو المصرية، ٢٠١٣

١٠- نبيه العلقامى واخرون: اقتصاديات الرياضة وقومية الدولية، مركز الكتاب للنشر والطباعة، القاهرة، ٢٠١٢م.

١١- نعمان عبد الغنى : الرياضة صناعة رافعة للاقتصاد والتطور، الاكاديمية الدولية لتكنولوجيا الرياضة، ٢٠١١ www.iusst.inf

ثانيا: المراجع الاجنبية:

12 - Benjamin,s & perland, "how developmental supervision and performance management improve effectiveness " health care supervisor , v 14 n2 , dec 1995

13- George Karils: "The City and sports marketing strategy Athena 2004", Case study, PHD. Prentice-Hall U.S.A (2003)

14- Standing, G.L & Vokurka R.J: Building Quality Strategy Content Using The Process From National and International Quality Awards. TQM & Business Excellence (2003)